الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت –

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم إقتصادية

تخصص : إقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تحت عنوان :

أثر التغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر

من إعداد الطالبين:

بلغيتري أنس

بن دهنون عبد الكريم

تحت إشراف الأستاذ :

أ.سي محمد فايزة

سي كمال محمد	جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	رئيسا
سي محمد فايزة	جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	مشرفا و مقررا
دربال فاطمة الزهراء	جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

نتوجه باول شكرنا وحمدنا لله عز وجل الذي انار دربنا و سدد خطانا ووفقنا في انجاز هذا العمل عملا بقوله " **و ان شكرتم لا زيدنكم**"

الى من اوصانا بطلب العلم ، سيدنا محمد حبيبنا و رسولنا وشفيعنا الكريم، الصادق الامين صلى الله عليه و سلم

نتوجه بالشكر الجزيل لمن امد لنا يد المساعدة لاتمام هدا العمل المتواضع وله منا اسمى ايات الشكر و الامتنان الى استاذي و مشرفي الدكتور "**سي محمد فايزة** .."الذي كلما سالت عن المعرفة زودني بها و ساعدني في متابعة و تصميم هذا العمل اسال الله ان يطيل في عمره و ينير دربه ليبقى في طريق العلم و العلماء فاليك مني يا استاذي فائق التقدير و االحترام.....

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى اعضاء لجنة المناقشة الموقرين لما سيبدونه من مقترحات قيمة على هذا العمل .

و بالغ الشكر و فائق التقدير الى كل اساتذة معهد العلوم االقتصادية و التسيير و علوم التجارية لجامعة بلحاج بوشعيب .

إهداء

إلى كل من نطق بكلمة توحيد لسانه و صدقها قلبه الى كل من صلى على خير البرية محمد صلى الله عليه و سلم

الى اعضم امراة بين نساء الكون التي حملتني وهنا على وهن جنينا، وسقتني لبن التوحيد مع حسن الاخلاق رضيعتا، وعلمتني كل صغيرة وكبيرة، ورفقتي بدعئها كثيرا أمي الغالية أطالا الله في عمرها

الى الرجل الفاضل شامخ المكارم وراسخ الفضائل، الحريص عليا سندي المتين وانيسي المعين..... ابي الغالي اطالا الله في عمره

كريم

إهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا : لكل من ساهم في إنجازه:

إلى الذي سهر على راحتي و علمني كيف أتعلم ورافقني طوال مشوار دراستي ماديا و معنويا ،إلى الذي علمني معنى التفاني و الصبر على الشدائد

"أبي الغالي " أطال الله في عمره

والى روح والدتي الطاهرة رحمها الله.

أنس

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
بسملة	
شكر و تقدير	
اهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول : الاطار النظري سعر الصرف	3
تمهيد	3
المبحث الأول : ماهية خطر سعر الصرف	3
المطلب الأول : تعريف خطر سعر الصرف	3
المطلب الثاني : أهمية إدارة مخاطر سعر الصرف	4
المبحث الثاني : تقنيات تغطية مخاطر سعر الصرف في الجزائر	5
المطلب الأول : التقنيات الداخلية لإدارة مخاطر سعر الصرف	5
المطلب الثاني : التقنيات الخارجية لتغطية خطر الصرف Techniques Externes	9
خلاصة	14
الفصل الثاني: الاطار النظري للتجارة الخارجية	15
تمهيد	16

المبحث الأول:التجارة الخارجية	17
المطلب الأول:نشأة و تعريف التجارة الخارجية	17
المطلب الثاني:أسباب قيام التجارة الخارجية و العوامل المؤثرة فيها	19
المطلب الثالث:أهمية التجارة الخارجية	22
المبحث الثاني: تجارة خارجية في الجزائر	24
المطلب الأول : واقع التجارة الخارجية للجزائر	24
المطلب الثاني : تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)	25
المطلب الثالث : أهم تحديات التجارة الخارجية للجزائر	28
خلاصة الفصل الثاني	31
الفصل الثالث:دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر	32
تمهيد	33
I. تحليل تطور المبادلات التجارية خلال الفترة (1980-1993)	34
II. دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف في الجزائر	53
III. بناء نموذج قياسي للانفتاح التجاري و سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990_2016)	60
IV : التحليل الاقتصادي لنموذج الانفتاح التجاري و سعر الصرف	65
خلاصة الفصل	66

خاتمة	68
قائمة المصادر والراجع	71
الملخص	73

فهرس الاشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	يوضح الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2013-2017)	41
02	تطور التجارة الخارجية خلال فترة (2014-2015)	42
03	تطور التجارة الخارجية فترة (2015-2016)	42
04	تطور التجارة الخارجية فترة (2016-2017).	43
05	تطور الميزان التجاري فترة (2000-2010)	44
06	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية 2014-2016	50
07	التركيب السلعي للواردات لفترة 2000-2009	52
08	اعمدة بيانية تبين تطور سعر الصرف في الفترة (1989-2013)	57
09	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري (2000-2016)	59

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الهيكل السلمي للوارداات الجزائرية	26
02	توزيع الصادرات	27
03	تطور الميزان التجاري خلال فترة (1980-1993)	35
04	تطور حصيلة التجارة خارجية خلال فترة (1994-2015)	37
05	الصادرات و الوردات الجزائرية خلال فترة (2013-2017)	39
06	التطور سلمي للصادرات خلال فترة (1996-2010)	44
07	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال فترة (2000-2013)	46
08	التركيبة سلعية للصادرات الجزائرية خلال فترة (2014-2016)	48
09	التركيبة للوردات خلال فترة (2000-2009)	51
10	يوضح تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل دولار أمريكي خلال فترة (1974-1998)	54
11	يوضح تطور سعر صرف في الجزائر خلال فترة (1989-2013)	55
12	يوضح تحليل تطور سعر الصرف دينار جزائري مقابل دينار أمريكي خلال فترة (2000-2016)	58
13	اختبار ADF	62
14	اختبار تكامل للمتزامن لجوهانس	63
15	مقدرات المعملات لاجل الطويلة	64

المقدمة

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على وضعية الميزان التجاري للدولة، حيث تعتبر سياسة سعر الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية وتوسع الأسواق الدولية باعتبارها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم.

تعاني الجزائر من عجز في ميزان مدفوعاتها وذلك بسبب كبر حجم الواردات فيها بالنسبة للصادرات وكذا بسبب تذبذبات أسعار الصرف الأجنبية، حيث تؤثر تغيرات سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري للدولة، وارتفاع سعر صرف العملة المحلية للدولة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية لسلعها المحلية الأمر الذي يؤدي لارتفاع أسعار صادراتها قياسا بأسعار وارداتها من السلع الأجنبية، كما يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الواردات مقابل انخفاض الصادرات، وهذا يفضي إلى اختلال شروط التبادل التجاري وذلك بسبب اعتماد واردات تلك الدول على السلع الاستهلاكية التي لا يتوفر بديل محلي لها، الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو في تلك الدول.

1-بعد سعر الصرف هو ذلك السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بعملة أخرى في نطاق التجارة الخارجية والتي تعرف على أنها مبادلات تجارية تتمثل في سلع ، خدمات ورؤوس أموال؛

2- تؤدي تقلبات سعر الصرف إلى زيادة الناتج المحلي وذلك من خلال تأثيره على الصادرات في قطاع المحروقات والواردات، في حين يؤدي انخفاض سعر العملة الوطنية إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات بسبب ارتفاع أسعارها في الأسواق الداخلية؛

3- يلعب سعر الصرف دور المعالج الذي يهدف إلى اجراء تحسينات وكذا إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وعلاج مختلف اختلالا ته.

ميررات اختيار الموضوع:

1 -توفر الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الوطن العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة كوننا معني

بالتقلبات في أسعار العملات على مستوى العالم والتي تلعب دورا مهما في قطاع التجارة الخارجية في الوطن العربي؛

2- الرغبة في التعرف والتحكم على التقنيات القياسية والإحصائية ؛

3- التعرف على كيفية إدماج النماذج الإحصائية القياسية ؛

4- يندرج هذا الموضوع ضمن التخصص.

أهداف الدراسة وأهميتها :

أولا: أهداف الدراسة :

- تسليط الضوء على العلاقة النظرية لسعر الصرف والتجارة الخارجية ؛

- معرفة أسباب أثر سعر الصرف على الصادرات والواردات ؛

- محاولة دراسة سلوك سعر الصرف

على توازن التجارة الخارجية.

ثانيا: أهمية الدراسة:

- بيان الآثار الاقتصادية السعر الصرف على التجارة الخارجية ؛

- توضيح مدى تأثير سعر صرف في ظل غياب سياسية مالية فعالة في الجزائر ؛

- كثرة الدراسات التي تناولت تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية.

حدود الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية، وقد حددت هذه الدراسة في إطار مكاني يخص الاقتصاد الجزائري

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تعددت المناهج المعتمدة في الدراسة للوصول إلى إجابة على المشكلة المطروحة فاستخدم المنهج التحليل الوصفي و القياسي وذلك اعتمادا على المراجع المتخصصة والتقارير والإحصائيات من الجهات المختصة.

هيكل البحث:

سعيا لإنجاز البحث و الإجابة على المشكلة، تم تقسيم البحث إلى فصلين :

خصص الفصل الأول الاطار النظري لسعر الصرف ، كما خصص الفصل الثاني للتجارة الخارجية في الجزائر.

الفصل الاول : الاطار النظري سعر الصرف

تمهيد:

تعانى كافة دول العالم مند فترة السبعينيات من آثار التقلبات الحادة فى سعر صرف عملات التقييم على المستوى الدولى و ذلك إثر إنهيار نظام بريتونوودز عام 1971 و تبنى معظم الدول الكبرى نظام سعر الصرف العائم الذي تتميز أسعار الصرف في ظله بتقلباتها المستمرة و ما يترتب عن ذلك من آثار –سلبية طبعا– بالغة الأهمية بالنسبة للمؤسسات دولية النشاط، سواء تعلق الأمر بالنشاط المالى أو التجاري على حد سواء وهو ما حدث فى النصف الثاني من السبعينيات من القرن الماضي لكثير من المؤسسات الصناعية دولية النشاط مما حتم عليها ضرورة مواجهة مخاطر أسعار الصرف باكتشاف عدة تقنيات للوقاء أو لتجنب مثل هذه المخاطر، و هي ما تعرف باستراتيجية الوقاء التي تشمل الدولار الأمريكي و عملات مجموعة السبع بغية المحافظة على مدى ضيق من التقلبات فى أسعار الصرف، إلا أنها باءت بالفشل مقابل الهجمة التي تشهدها الأسواق من قبل المتعاملين و المستثمرين مما أدى إلى اجتهاد الدوائر المسئولة عن تلك المؤسسات إلى حد بعيد فى مجال مواجهة مخاطر الصرف لما لها من آثار حاسمة على خزينة المؤسسة و بالعملة الأجنبية.

إذا كان الأمر كذلك بالنسبة لمؤسسات الدول الكبرى العريقة مند منتصف السبعينيات إلى يومنا هذا، فما هو وضع المؤسسات الاقتصادية ذات الجزائرية التي تمر بمرحلة انتقال في ظل الوضع الاقتصادي الراهن المتجه إلى السوق؟

المبحث الاول : ماهية خطر سعر الصرف

المطلب الاول : تعريف خطر سعر الصرف :

من خلال إستقرائنا لجملة من البحوث و الدراسات حول الموضوع، وقفنا على بعض التعاريف المتعلقة بخطر سعر الصرف يمكن إجمالها فيما يلي:

*خطر سعر الصرف بالنسبة لمؤسسة ذات نشاطات دولية (استيراد، تصدير ، عمليات مالية) يعرف كخطر مرتبط بأي معاملة حساسة لتقلبات أسعار صرف عملات الفوترة مقابل العملة الوطنية" و خطر الخسارة المحتملة هو الأكثر أهمية بالنسبة للآجال الفاصلة بين إعداد الطلبية و التسوية النهائية لها.

*مخاطر سعر الصرف أو مخاطر تغيرات أسعار الصرف مرتبطة أساسا بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، و كذلك مرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية و هي مخاطر تواجه المؤسسة دولية النشاط" و أن المؤسسة تكون عرضة لتقلبات أسعار الصرف عندما تكون ثروتها مهددة بهذا الخطر،الذي يمس أساسا المؤسسات ذات العلاقات التجارية و المالية مع الخارج[1].

*خطر الصرف هو الحدث الذى يمكن أن تتعرض له المؤسسة و يترتب عليه ربح أو خسارة

* خطر الصرف هو خطر الخسارة المرتبطة بالتغيرات في أسعار صرف العملات

و عليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم و الدفع لنشاطات تلك المؤسسات.

إن خطر الصرف لا ينشأ مباشرة عند إتمام أو إبرام العملية التجارية أو المالية المقومة بالعملة الأجنبية الذى يعتبر حينها خطر محقق،بل ينشأ قبل ذلك كما هو الحال عند التفاوض بشأن تصدير أو استيراد سلعة معينة أو التفاوض بشأن إبرام عقد قرض بالعملة الأجنبية و هو ما يسمى بخطر سعر الصرف المحتمل أو المتوقع، و من تم يمكن بيان مراحل خطر الصرف كما يلي:

التسوية	استلام المنتوج	إمضاء العقد	اختيار المصدر	إعلان مناقصة دولية

[1] شمعون شمعون_ البورصة (بورصة الجزائر)_ دار ألطلس للنشر والتوزيع_ 1994 _ص139

فالرسم يبين لنا مختلف مراحل خطر الصرف بالنسبة لنشاط مرتبط بالتجارة الدولية وهو خطر مرهون بعامل الزمن ابتداء من الإعلان عن المناقصة الدولية بهدف اختيار المتعامل الأمثل إلى غاية الاتفاق النهائي و إتمام التسوية، فخلال هذه المراحل إن أسعار الصرف غير مضمونة الاستقرار مما يترتب عنها مخاطر كلما طالت فترة العقد، حيث أن أسعار الصرف غدت اليوم متقلبة بشكل شديد و سريع و عرضة لمؤثرات خارجية كثيرة مما يزيد من حدة الخطر المرتبط بأسعار الصرف، خاصة بالنسبة للمؤسسات التابعة للدول حديثة العهد بالنظام الاقتصادي القائم على آليات السوق فى جميع المجالات بما فيها أسعار صرف العملة الأمر الذى يحتم عليها ضرورة الاهتمام بعملية إدارة خطر سعر الصرف.

المطلب الثاني : أهمية إدارة مخاطر سعر الصرف :

لعل من أبرز دواعي الاهتمام بتسيير أو إدارة مخاطر سعر الصرف نذكر ما يلي [2]:

*اندماج بلدان العالم الثالث في المنظومة الاقتصادية الدولية(ظاهرة التدويل أو العولمة الاقتصادية) فى إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة و العمل فى بيئة اقتصادية دولية تعتمد على الآليات النقدية خاصة و تحتكم إلى قانون السوق فى جميع المجالات، مما يتطلب الاهتمام بقضايا سعر الصرف و ما يرتبط به من مخاطر.

* بروز أنماط جديدة للتجارة الدولية و التدفقات الإستثمارية المتعلقة أساسا بظهور متعاملين جدد فى الساحة الدولية كدول جنوب شرق أسيا و الصين و ما يرتبط بذلك من زيادة حدة التقلبات فى أسواق الصرف لكثرة المعاملات.

* إن التدفقات المالية و النقدية العديدة لمواجهة متطلبات التجارة و الاستثمار فى الدول الناشئة سوف تولد الحاجة الماسة إلى استراتيجية جديدة لإدارة خطر أسعار الصرف.

* تقلبات سعر الصرف يمكن أن تؤثر ليس فقط على الوضعية المالية للمؤسسة دولية النشاط بل قد يمتد تأُثيرها ليشمل التنمية الاقتصادية فى الدولة المعنية.

* انعكاس أثار تقلبات سعر الصرف على مختلف وظائف المؤسسة دولية النشاط (من تخطيط، تموين، انتاج، تسويق، تمويل،خزينة...) و ما ينجر عن ذلك من إنحاه إلى المضاربة.

[2]عبد المجيد قدي_ مدخل إلى السياسات النقدية الكلية_ ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر._ 2003 / 2004 _ص103

*تحسن القدرة التنافسية(فى مجال السعر خاصة) للمؤسسات مرتبط بمدى التحكم في خطر سعر الصرف و إدارته بفعالية و كفاءة، على اعتبار أن هذا الخطر يعتبر عاملا هاما و محددا لأسعار التكلفة خاصة فى مثل دول العالم الثالث التي تستند في مدخلات عملياتها الإنتاجية إلى مواد أولية و وسيطة مستوردة.

ارتفاع تكلفة الإجراءات و الترتيبات الإدارية أو المركزية للوقاء من مخاطر الصرف.و ذلك بالاعتقاد الخاطئ بأن البنوك المركزية و الحكومات تستطيع لو أرادت أن تسيطر على أسعار الصرف.

و هكذا غدت إدارة مخاطر العملات الأجنبية ذات أهمية كبيرة فى الوقت الراهن خاصة بالنسبة لمؤسسات الدول النامية و تلك التي عرفت تحولات فى نظامها الاقتصادي صوب النظام الحر، على الرغم من التعقيد المتزايد لهذه العملية فى الوقت ذاته و هو ما يستدعي إدارة تقلبات سعر الصرف بعناية فائقة و بكل حذر و فعالية فى نفس الوقت، و كل بذلك من خلال انتقاء الأدوات أو التقنيات المستخدمة في هذا الشأن و هي كثيرة، بما ينسجم و وضع البلدان النامية، و يمكن بيان أهم هذه التقنيات فيما يلي[3].

المبحث الثاني :تقنيات تغطية مخاطر سعر الصرف في الجزائر:

إن التقنيات المقصودة هنا هي عبارة عن مجموع الإجراءات و التدابير التي تستعملها المؤسسة من أجل التقليل او تجنب الوقوع فى خطر الصرف عن طريق التقليل من حجم الديون المحررة بالعملات الأجنبية أو التأثير على آجال الدفع أوغيرها من الإجراءات الأخرى. في هذا الشأن توجد هناك مجموعتين من التقنيات للوقاء من خطر الصرف، الأولى تعتبر تقنيات داخلية لأن المؤسسة تحاول التحكم فى هذه المخاطر و إدارتها على مستواها و بإمكانياتها الداخلية أو الخاصة دون الحاجة إلى دخول الأسواق الخارجية أو الإستعانة بأطراف خارجية،و إذا لم تتمكن من تجاوز تلك المخاطر تلجأ إلى استعمال تقنيات المجموعة الثانية و هى تعتبر خارجية كونها تستدعي اللجوء إلى أسواق أو متعاملين من خارج المؤسسة ذاتها، كتعامل المؤسسة مع المؤسسات المصرفية من أجل شراء أو بيع العملات بالأجل، أو عند دخول المؤسسة إلى السوق من أجل التوقيع على عقود آجلة من أجل شراء أو بيع خيارات الصرف OPTIONS DE CHANGE ، كما يمكن ضمن هذا المنظور أن تلجأ المؤسسة كذلك إلى عمليات القروض المتقاطعة بالعملة أو ما يدعى بSWAPS ، أو اللجوء إلى شركات التأمين...إلخ

المطلب الاول : التقنيات الداخلية لإدارة مخاطر سعر الصرف:[4]

تتمثل هذه التقنيات فيما يلي:

[3]عبد المجيد قدي_ مدخل إلى السياسات النقدية الكلية_ ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر._ 2003 / 2004 _ص103

[4]عبد المجيد قدي- مرجع سبق ذكره- ص 103/106

أ – **التأثير على الآجال** :المقصودبالأجال المدة التى يمكن خلالها تحصيل المستحقات أو دفع الديون أو الالتزامات القائمة بين المتعاملين الاقتصاديين على المستوى الدولى. في هذا المجال نميز الإجراءات التالية:

1. تسيير آجال العملية: Le Termaillage

إن الإجراء المسمى بـ (LEADS and LAGS) Termaillage يتمثل في تنويع آجال الدفع من أجل الإستفادة من التطور الإيجابي لأسعار الصرف،حيث يتم تعديل آجال أو تواريخ تحصيل الحقوق(مصدر) أو دفع الالتزامات (مستورد) ما أمكن ذلك،تبعا لتغيرات سعر الصرف.

فـ "LEADS" هي عبارة عن المدفوعات المسبقة بينما "LAGS" هي المدفوعات المؤجلة و هذه العملية ليست في الحقيقة تقنية لتغطية خطر الصرف، و لكن طريقة تحاول المؤسسة حسب توقعاتها الإستفادة من التقلبات في سعر الصرف.

فعندما يتوقع المصدر زيادة سعر العملة المحرر بها عقد التصدير فإنه يمنح آجال كبيرة للمستورد لتحصيل المبلغ المستحق له. لكن إذا كان يتوقع عكس ذلك أي إنخفاض قيمة العملة المحرر بها العقد، فسوف يحاول تسريع عملية قبض المبالغ المستحقة. أما بالنسبة للمستورد فإنه سوف يقف عكس هذا الموقف تماما.

إلا أن هذه التقنية تكتنفها مثالب متعلقة أساسا بمدى صحة التوقعات بشأن سعر صرف العملات المعنية من جهة و بمدى القدرة التفاوضية للمؤسسة للحفاظ على متعامليها من جهة ثانية .

2–منح الخصم بهدف الدفع المسبق:

فالمصدر يستطيع أن يتحكم في خطر سعر الصرف بمنحه خصما في مقابل قيام الزبون بدفع المبلغ المستحق لفائدة المصدر قبل تاريخ الاستحقاق،و ذلك إذا ما توقع بأن سعر صرف عملة الفوترة عرضة لتغيركبير خلال فترة وجيزة من الزمن. هذا المبلغ المخصوم يتناسب عادة و تكلفة تغطية خطر الصرف من قبل المصدر، و النتيجة هي تفادي خطر الصرف بالإضافة إلى زيادة حجم السيولة لدى المؤسسة المصدرة، و عدم ضرورة تحمل خطر الإقتراض من جهة ، و من جهة أجرى قد يلجأ المصدر إلى توظيف المبلغ المحصل فى السوق للحصول على عائد يمكنه من إلغاء تكلفة الخصم أو التقليل منها[5]. .

3–حسابات الإعتراض: Comptes d'interception

[5] **الطاهر لطرش– تقنيات البنوك– ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر (2005) ص 95–96 الطبعة الخامسة**

و هي حسابات بنكية متواجدة في دولة أجنبية الغرض منها تلقي المدفوعات لصالح المؤسسة المصدرة من قبل الزبائن المقيمين في هذه الدول الأجنبية مما يؤدي إلى التقليل من الوقت الضروري لتحصيل هذه المبالغ و بالتالي يقلص إلى حد كبير من خطر الصرف و إحتمال وقوعه.

4-نظام الصندوق المغلق أو الصندوق البريدي: LOCK BOX

هنا فإن الشيكات الواردة إلى المؤسسة و الخاصة بتسوية دين أو بدفع قيمة صادرات معينة، يتم إرسالها إلى صندوق بريدي متواجد بالخارج و تتولى البنوك المحلية في تلك الدولة المتواجد فيها تلك الصناديق تحصيلها مباشرة ربحا للوقت بدلا من إتباع الطريقة التقليدية في عملية التحصيل و التي تستغرق وقت طويل و تزيد من احتمالات وقوع خطر صرف ومن تم تحمل خسائر صرف نتيجة تغير أسعار صرف العملات المحررة بها تلك الشيكات

ب – التأثير على حجم الديون بواسطة عملية المقاصة:

1-التغطية الذاتية و: LES MARCHES D'APPLICATION

و يتمثل في إجراء مقاصة بين ذمة و دين محررين بنفس العملة و لهما نفس تاريخ الإستحقاق بحيث تقوم المؤسسة بتغطية متبادلة للمبلغ الأقل، و هنا يستمر احتمال تعرض المؤسسة لخطر الصرف بالنسبة للرصيد المتبقي فقط.

أما سوق التطبيق MARCHE D'APPLICATION فهي طريقة تقضى بالسماح للمؤسسة التي بحوزتها رصيد من العملة الصعبة باستعماله لسداد مدفوعات ديون أو إلتزامات ناتجة عن عمليات مالية أو تجارية بالعملة الصعبة كذلك و ذلك من خلال وسيط مالى عادة بنك[6].

يوجد نوعان من الأسواق التطبيقية:

- أسواق تطبيقية مع ضرورة تحويل الأموال. هذه التقنية تستند إلى تحويل فعلي للعملة. فالمؤسسة التي تقوم بدفع المستحقات لمورديها مستعملة بذلك العملات التي تتلقاها من زبائنها الأجانب، هذه المؤسسة سوف لن تتعرض إلى أخطار سعر الصرف، بالإضافة إلى تناقص حجم العمولات البنكية التي تدفعها خاصة عمولات الصرف.
- أسواق التطبيق بدون تحويل للأموال. و هي عمليات مقاصة من نوع خاص و تكون ممكنة عندما يكون الطرفين أي الدائن و المدين كلاهما مدين و دائن للطرف الآخر بمبلغ معين. هنا فإن الرصيد فقط الناتج

[6] **الطاهر لطرش– تقنيات البنوك– ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر (2005) ص 95–96 الطبعة الخامسة**

عن عملية المقاصة هو الذي يكون محل تحويل أو تغطية من خطر الصرف و هي تعتبر كذلك تغطية ذاية.

2-المقاصة المتعددة الأطراف للمدفوعات NETTING

وهذه التقنية تطبق بشكل خاص على المؤسسات ذات الفروع المتعددة و المتواجدة فى دول أجنبية و تكون بينها روابط مالية أو تجارية و بموجبها يتم تنظيم مقاصة بين ديون و مستحقات هذه الفروع و يسمح ذلك بتقليص عدد و مبالغ التحويلات فيما بينها و يقتصر الأمر على دفع فوارق الديون. و هنا يجب الإتفاق على تاريخ مرجعي لعمليات التسديد بين مختلف هذه الفروع و كذا العملة المستعملة و سعر الصرف المتفق تطبيقه.

و أنسب أسلوب إلى تطبيق هذه الطريقة هو إعداد مصفوفة تسمى بمصفوفة الدفع Matrice de règlement، من طرف جهة مستقلة تابعة لهذا التجمع كأن يكون بنك أو مؤسسة مالية متخصصة.

و من نتائج هذه المقاصة المتعددة الأطراف تخفيض حجم المبالغ المحولة، و ما ينتج عنه من إقتصاد في العمولات المصرفية المرتبطة بها. بالإضافة إلى تفادي اللجوء إلى العمليات الخاصة بتغطية خطر الصرف و التي تكون في بعض الأحيان جد مكلفة.

إلا أنه قد يصادف هذه التقنية تشريعات بعض الدول التي لا تسمح بإجراء مثل هذه التحويلات، مما يؤثر على فعالية هذه التقنية.

3 مراكز إعادة الفوترة بالعملة الصعبة Les centres de réfacturation en devises

في بعض التجمعات العالمية أو مراكز الأعمال يتم مركزة إدارة خطر الصرف بيد مركز لإعادة الفوترة هذه التقنية تشبه إلى حد كبير عملية NETTINE ، لكن عملية إعادة الفوترة هدفها الأساسي ليس إجراء مقاصة للتدفقات ما بين أعضاء نفس التجمع، لكن هدفها هو إما تجميع المدفوعات الخاصة بعمليات الاستيراد إلى خارج أو داخل المجموعة، أو تجميع المقبوضات المترتبة على عمليات التصدير إلى داخل التجمع أو داخل أعضاء نفس التجمع[7].

ففي حالة مركزة المدفوعات إلى خارج التجمع فإن مركز إعادة الفوترة يعمل كشركة فوترة Sociétéde factoringتقوم بتسيير خطر الصرف و خطر القروض في نفس الوقت.

[7] **الطاهر لطرش- تقنيات البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر (2005) ص 95-96 الطبعة الخامسة**

فمركز إعادة الفوترة يعمل كوسيط مالي يكتفي بتنفيذ العمليات دون إدخال أي تعديلات على مختلف التدفقات المادية.

هذا النوع من المراكز يكتسي أهمية كبيرة بالنظر إلى الإعفاءات الضريبية التي قد يستفيد منها نتيجة موقعه الجغرافي بالإضافة إلى أن مركزة إدارة خطر الصرف تزيد من فعالية هذه العملية. و أخيرا فإن كون هذا المركز هو الطرف الوحيد الذي يتعامل مع البنوك تباينا عن التجمع فهذا يقوي من مركزه التفاوضي.

المطلب الثاني : التقنيات الخارجية لتغطية خطر الصرف Techniques Externes

عندما تعجز الإجراءات التي تتخذها المؤسسةعلى مستواها من تفادي خطر الصرف، يمكن لها أن تلجأ إلى تقنيات أخرى للتغطية، سواء كان ذلك من خلال اللجوء إلى السوق أو التعامل مع مؤسسات مالية متخصصة في هذا المجال. هذه التقنيات تسمى بالتقنيات الخارجية و نميز فيها مجموعتين من الآليات يمكن بيان منها ما يلي:

- مجموعة التقنيات التي تتمحور حول التثبيت النهائي لسعر الصرف في وقت نشأة هذا الخطر، كالصرف الآجل، التسبيق بالعملة أو العقود الآجلة. إلا أن سلبيتها الأساسية تكمن في عدم تمكن المؤسسة المستعملة لها من الاستفادة من أي تطور إيجابي قد يطرأ على سعر الصرف مستقبلا.
- مجموعة التقنيات التي تحمي المؤسسة من خطر الصرف مع إمكانية إستفادتها من أي تطور إيجابي لسعر الصرف، و هي تتمثل أساسا في استعمال الخيارات على إختلاف أنواعها.OPTIONS

1-الصرف الآجل[8] Le change à terme :

الصرف الأجل عبارة عن اتفاق على شراء أو بيع مبلغ بالعملة مقابل عملة أخرى بسعر صرف محدد غير قابل للمراجعة و نهائي في تاريخ لاحق متفق عليه.

إن عقد الصرف الآجل بالعملة من نتائجه إمكانية تثبيت حال التعاقد سعر الصرف المستقبلي، فهو يلغي خطر الصرف عند نشأته من خلال تثبيت سعر الصرف مما يسمح بتحديد تكلفة الصفقة التجارية قبل مبادلة العملات(أي قبل عملية الدفع في تاريخ الاستحقاق

و عادة فإن سعر الصرف الأجل مختلف عن سعر الصرف العاجل أو الحاضر، إلا في حالات نادرة جدا. و عندما يكون الفرق بين السعرين إيجابيا نسميه REPORT و عندما يكون سلبي نسميه DEPORT إذا يمكن كتابة المعادلة التالية :

[8] **عبد المجيد قدي– المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية – ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر. 2004/2003 ص115**

سعر الصرف الآجل = سعر الصرف العاجل REPORT + أوDEPORT -

فالصرف الآجل من أهدافه تمكين المؤسسة التي ستتلقى أو تدفع مبلغ بالعملة الأجنبية من أن تلجأ إلى بنك تجاري أو أي مؤسسة مالية أخرى من أجل تثبيت سعر الصرف الذي سيستعمله هذا البنك في شراء أو بيع هذا المبلغ بالعملة و يمكن معالجة هذا الموضوع من وجهة نظر المستورد و كذا المصدر على النحو التالي(9: (

***حالة المصدر** : فالمصدر الذي يتوقع تلقي مبلغ بالعملة الأجنبية، و هو في نفس الوقت يخشى أو يتوقع إنخفاض قيمة هذه العملة و ما قد يلحق به من خسائر و تلاشي أرباحه من عملية التصدير التي قام بها أو تآكل أرباحه المحققة، فعن طريق بيع العملة بالأجل يستطيع المصدر من تثبيت سعر صرف عملته المحلية مقابل العملة الأجنبية و هكذا يكون بإمكانه أن يعرف مسبقا المبلغ بالعملة المحلية الذي سوف يتلقاه في تاريخ الإستحقاق.

فالبنك في هذه الحالة يتلقى أمر من المصدر لبيع العملة الأجنبية مقابل الوطنية، إذا يكون على البنك بموجب هذا العقد أن يشتري هذه العملة الأجنبية في تاريخ الإستحاق. الخطوة التالية في هذه التقنية هي قيام البنك، ومباشرة بعد الإلتزام السابق ببيع المبلغ بالعملة الأجنبية (المقترض)، يقوم البنك باستثماره بفائدة إلى تاريخ الإستحقاق. في هذا التاريخ يسدد البنك المبلغ بالعملة الأجنبية الذي اقترضه (عادة من السوق ما بين البنوك) مستعملا في ذلك المبلغ الذي يتلقاه من زبونه في مقابل المبلغ بالعملة المحلية المستثمر كوديعة .

***حالة المستورد:**

فالمؤسسة التي ترتقب القيام بدفع دين بالعملة الأجنبية في تاريخ لاحق و تخشى إرتفاع سعر صرف هذه العملة مقابل العملة المحلية، هذه المؤسسة قد تتبع طريقة شراء العملة بالأجل بغرض حماية نفسها من إحتمالإرتفاع سعر الصرف . و منه فإنها تكون على علم مسبق بالعملة المحلية الواجب الدفع مقابل إطفاء هذا الدين في تاريخ الإستحقاق الأمر الذي يمكنها من تحديد سعر تكلفة السلع المستوردة بدقة و تفادي خسائر لاحقة.

فالبنك يتلقى من المستورد أمر شراء أجل العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية ، أي بعبارة أخرى يكون على البنك أن يبيع عملة أجنبية محددة بذاتها للمستورد[9].

فالخطوة الأولى التي يقوم بها البنك هي شراء المبلغ المطلوب بالعملة الأجنبية مقابل عملة محلية يتم إقتراضها عادة من السوق ما بين البنوك . بعدها يتم إستثمارالمبلغ بالعملة الأجنبية المتحصل عليه إلى تاريخ الإستحقاق .

[9]**صندوق النقد العربي، التقرير العربي المؤخر أبو ظبي، سبتمبر2001/ص362**

في تاريخ الإستحقاق يبيع البنك المبلغ بالعملة الأجنبية إلى الزبون و يسدد القرض المتحصل عليه سابقا بالعملة المحلية من المبلغ المتحصل عليه من الزبون لقاء بيع العملة الأجنبية .

2-القروض المتقاطعة بالعملةSWAPS DE DEVISES

تتلخص هذه التقنية في قرضين متبادلين بنفس المدة وبنفس المبلغ، و بعملتين مختلفتين و هو يعني الدفع الفعلي للمبالغ المتفق بشأنها و استرجاعها في تاريخ الإستحقاق و عملية SWAP الخاص بالعملة يمكن أن يكون محل تعاقد بين مؤسستين في نفس الدولة (مصدر، و مستورد) لهما نفس الحاجة المتناظرة و لكن هذه حالة نادرة الوقوع و أغلب هذه العمليات في الحياة العملية تتم بين البنك و زبائنه.

3-التسبيق بالعملةL'avance en devise

و هي تقنية موجهة للمؤسسات التي ترغب في تغطية حاجاتها من السيولة وتغطية خطر الصرف في نفس الوقت. هذين الهدفين يمكن التوصل إلى تحقيقهما بطريقة منفصلة عن طريق الإقتراض بالعملة المحلية و استعمال الصرف الأجل في نفس الوقت و هناك أسلوب آخر يتمثل في الاقتراض بالعملة الأجنبية و استبدال المبلغ المقترض مباشرة بالعملة المحلية.

فهذه الطريقة تمكن المصدر من الاستفادة من إئتمان قصر الأجل يستعمله في تمويل عملياته، يقوم فيما بعد بتسديده بواسطة العملة الصعبة التي سيتلقاها من زبونه في تاريخ الاستحقاق أما إذا كانت هذه المؤسسة تريد أن تقضي نهائيا على خطر الصرف فعليها ألا تقترض إلا المبلغ الذي إذا أضفنا إليه الفوائد يساوي تماما المبلغ المرتقب تحصيله من الزبون[10].

4-العقود المستقبلية على العملةLes contrats à terme ou" futures" sur devise

إن هذه العقود المستقبلية على العملة تقنية حديثة نوعا ما إذا ترجع نشأتها إلى سنة 1972 عندما قررت بورصة المواد الأولية لـ شيكاقو إنشاء فرع يسمى بـ International MonetaryMarket (IMM) ، و الذي من خلاله تم تداول أول العقود المالية الأجلة الخاصة بالعملات الأجنبية.

إن مثل هذه العقود تنصب حاليا على مبالغ محددة من العملة و أسعارها محددة في مقابل الدولار الأمريكي كما أن تاريخ التسليم محدد بتواريخ ثابتة.

[10]المرجع السابق

و العقد المستقبلي هو عبارة عن التزام ينشأ بمجرد توقيع العقد، بشراء أو ببيع عملة محددة بسعر محدد و تاريخ معلوم، و الفكرة الأساسية في التغطية ضد خطر الصرف في السوق المستقبلي هي محاولة الوصول إلى وضعية صرف Une position de change في المستقبل مناقضة لوضعية الصرف الحالية في السوق الفورية و يمكن توضيح ذلك كمايلي:

حالة المصدر Position Long وضعية صرف طويلة.	***حالة المستورد Position Court وضعية صرف قصيرة.***
-ذمة بالعملة الأجنبية أو تدفق إيجابي بالعملة مستقبلا.	-ديون بالعملة الأجنبية أو تدفق مستقبلي سالب بالعملة.
الخطر : إنخفاض قيمة العملة	الخطر : ارتفاع قيمة العملة
بيع عقود آجلة في حالة الانخفاض، فإن الربح المحقق في العقود الآجلة يعوض الخسائر المحتملة في الحاضر و العكس صحيح.	شراء عقود آجلة في حالة إرتفاع قيمة العملة فإن الربح المحقق في العقد الآجل يعوض الخسارة الحاضرة و العكس صحيح.

بالنسبة لخطر الصرف فإن آلية عمل هذه الطريقة هي أن يتخذ الطرف المعنى بتغطية خطر الصرف المتوقع ،فى العقود المستقبلية وضعية معاكسة لوضعيته فى السوق العاجل للعملات الأجنبية ، حيث تسمح له هذه الطريقة بتعويض الخسارة المحتملة فى أحد السوقين بالأرباح المحققة فى السوق الثاني. فالمتعامل الذي يريد تغطية وضعية قصيرة يشتري عقد تتناسب قيمته مع وضعيته هذه،و بعد حلول الأجل يقوم بالمقارنة بين السعر العاجل و سعر عقد الشراء ، فإذا كان السعر العاجل أكبر من سعر التعاقد فهي تعتبر خسارة يتم تعويضها عن طريق العقد الآجل و العكس . و لا يتم عادة التسليم الفعلي للعقد بل يتم إجراء مقاصة بين السعرين العاجل و سعر العقد، و العكس بالنسبة لصاحب الوضعية الطويلة .

6-خيارات العملة OPTIONS DE CHANGE

ظهرت الخيارات عام 1982 بفيلاديلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية،و الخيار هو عقد يمنح للمتحصل عليه حق وليس إلتزام بشراء أو بيع مبلغ معين من العملة بسعر محدد ، يسمى بسعر التنفيذ (Prix d'exercice) وذلك في تاريخ محدد أو خلال فترة محددة ، مقابل تكلفة تسمى عمولة " Prime" أو. "Premium "[11]

و بعبارة أخرى فإن خيار الصرف يمثل بالنسبة لحائزه حق في شراء أو بيع وضعية صرف عاجلة أو آجلة بالنسبة لعملة معينة في تاريخ أو مدة محددة و بسعر صرف متفق عليه و محدد بدقة في تاريخ التعاقد على هذا الخيار.

و على عكس العقود الآجلة فإن الميزة الأساسية لخيارات الصرف هي أنها تمكن المؤسسة من تجنب خطر الصرف،مع إمكانية الإستفادة من التطور الإيجابي لسعر الصرف في نفس الوقت . فشراء خيار الصرف يمكن المؤسسة إما من تأمين سعر صرف أقصلبيع العملة الأجنبية مقابل المحلية أو سعر صرف أدنى في حالة شراء للعملة محل الخيار مقابل عملة أخرى، مع الحفاظ على إمكانية الإستفادة من أي تطور إيجابي قد يحدث في سعر الصرف بين العملتين.

إن خيار الصرف يمكن أن يستخدم من أجل تغطية عمليات مؤكدة خاصة بـ : الإستيراد ، التصدير ، تسديد ديون بالعملة الأجنبية ، تحويل عملة ، أو عمليات أخرى غير أكيدة الوقوع أومحتملة فقط كما هو الحال بالنسبة لـ: المناقصات ، الأرباح الموزعة... Dividens إلخ[12].

[11] المرجع السابق

[12] إدارة مخاطر العملة :إعداد إدارة البحوث و الدراسات ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية،المعهد العربي للدراسات النالية و المصرفية، عمان ،الأردن،العدد04 ،1994، ص35.

خلاصة الفصل الاول :

-تؤثر تقلبات سعر الصرف تأثيرا حاسما على مالية المؤسسة ذات العلاقات الخارجية فى مجال نشاطها.

-خطر الصرف يعتبر من بين العوامل المؤثرة على أسعار التكلفة مما ينبغى التحكم فيه بكل فعالية.

-تكتسي إدارة مخاطر تقلبات العملات الأجنبية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية دولية النشاط أهمية قصوى خصوصا في ظل الوضع الاقتصادي الراهن المتميز بالتقلبات النقدية الحادة.

-تهدف إدارة مخاطر الصرف إلى ترشيد النتائج المالية للمؤسسات المعنية.

-إدارة مخاطر الصرف تعتبر عملية على درجة كبيرة من التعقيد بالارتباط و التطورات المتجددة باستمرار بشأن التقنيات المستعملة للوقاء من مخاطر العملة، مما يتطلب مراجعة قواعد العمل بصفة دورية و منتظمة من قبل المكلفين بتأديتها.

-ينبغي تسجيل عملية إدارة خطر الصرف ضمن الإستراتيجية العامة للمؤسسة و اختيارأنسب التقنيات بما ينسجم و المحيط الذى تنشط ضمنه.

-إن التطورات التى تمر بها الدول النامية فى مجال التجارة و الاستثمار الخارجيين تولد الحاجة الماسة إلى تطبيق إستراتيجية إدارة مخاطر سعر الصرف.

-يتوقع أن يتم التوصل في الأجل الطويل إلى تكنولوجيا جديدة تساعد على تحسين كفاءة الأسواق و بالتالي تخفيض تكلفة المعاملات، و كذا اكتشاف تقنيات حديثة للوقاء من مخاطر الصرف، مما ينبغى على مؤسسات الدول النامية متابعة و مسايرة التطورات المستجدة فى هذا المجال من خلال تخصيص إعتمادات مالية لتكوين الكفاءات البشرية لتمكينها من مواكبة تلك التطورات من جهة و استخدام التقنيات المنبثقة عنها بفعالية من جهة أخرى.

-ينبغي على كل مؤسسة دولية النشاط إحداث إدارة أو مصلحة (فى حالة غيابها) تتولى متابعة و تسيير تطورات الصرف و ما يأتي في ركابه من مخاطر بغية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتجنبها أو الحد منها ،و يمكن إيلاء هذه المهمة إلى مسئول الخزينة أو المالية على مستوى المؤسسة.

الفصل الثاني: الاطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي تغيرات مستمرة ومتلاحقة خصوص في مجال التجارة الدولية التي تعتبر قطاع بالغ الأهمية لاقتصاد أي دولة لما تحققه من مكاسب من أجل التنمية الاقتصادية المنشودة؛ فالازدهار الاقتصادي الذي ميز الفترة الممتدة ما بين الحرب العالمية الثانية وبداية السبعينيات بسبب إعمار أوروبا خلق نوع من الطموح لدى الدول النامية في تحسين وضعها الاقتصادي؛ لكن بعد أزمة الدولار وأزمة النفط سنة 1986 انعكست بنقص إيرادات الدول النامية من التجارة الدولية وارتفاع مديونيتها الخارجية حولت طموح الدول النامية في التنمية إلى وهم. وكمثال لما وقع للدول النامية نجد الجزائر هي الأخرى عانت في فترة الثمانينات من انهيار أسعار النفط وتذبذب أسعار صرف الدولار اللذان أوقعا الجزائر في أزمة مديونية خانقة أدى بها في آخر المطاف إلى الاستنجاد بالمنظمات المالية الدولية لتحسين مؤشراتها.

المبحث الأول: التجارة الخارجية

المطلب الأول:نشأة و تعريف التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا رئيسيا في تنمية لإقتصاديات الدول،و تعد التجارة الخارجية قطاعا حيويامدته متقدما كان أو غامضا،و تعتبر مؤشرا على القدرة التقديرية و الاستيرادية و أثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و على الميزان التجاري.

أولا :نشأة التجارة الخارجية

بدأت التجارة الخارجية منذ زمن بعيد لكن غي السنوات الأخيرة زادت أهميتها سواء إقتصاديا أو سياسيا أو حتى اجتماعيا و التجارة الخارجية هي تبادل السلع و الخدمات عبر الحدود و المناطق المختلفة و تشكل التجارة الخارجية حصة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي لمختلف بلدان العالم و يندرج أيضا في مفهوم التجارة الخارجية فئة اتفاقيات التعاون الاقتصادي و الفني و الثقافي و العلمي التي تحرمها الدول فيما بيدها من أجل تسهيل عملية التبادل التجاري و التدفقات الاستثمارات.

في القرن 11 قامت المناطق اللاتينية بتأمين استمرارية هذا الازدهار فالنمو الديمغرافي الذي أصبح ملموسا في أحوات جبال البرانس عند نهاية القرن التاسع عشر و الذي رافقه تقدما بطيئا و انما مستداما للانتاج الزراعي و الحرفي كان يشكل مصدرا لجبهات الاستثمار على المتوسط.

قبل القرن القرن 13 هي الفترة التي شهدت تطور التقنيات التجارية مثل دفتر الحسابات و التسجيلات المصدقة لدى مكاتب العدل و و ازدهار التأمين مما ساهم في زيادة تسجيل الاعمال التجارية بصورة ملحوظة انتقى معرفة التجارة الخارجية في هذه الفترة محدودة تقتصر على التحركات و الاوضاع و ذلك نظرا لعدم توفر دراسات احصائية حقيقية.[13]

[13]-نورة بوكونة،تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،تحليل اقتصادي ،جامعة الجزائر،،2011-2012،ص 43.

تعريف التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة من القطاعات الاساسية في اقتصاد كل بلد،لأنها تعتبر أحد مكونات النشاط الاقتصادي و هو المبادلة،فالتجارة هي الوسيلة التي يستخدمها الانسان لتحقيق هذا النشاط.

و بطبيعة الحال فإن التجارة تطورت المبادلة و اتساع رقعتها بسبب توفر وسائل الاتصال و المواصلات،فلم تعد مقتصرة بين أفراد بلد واحد بل تعدى الامر الى التبادل التجاري بين الدول أي التجارة الخارجية.

و تعني مبادلة السلع و الخدمات بين الاشخاص طبيعيين أو معنويين يقيمون في دول مختلفة.

و تعرف أيضا على أنها:" تلك العلاقات الاقتصادية بين مختلف الدول و التي تتألف من حركة السلع و الخدمات ورؤوس الأموال و الهجرة الدولية فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع و الخدمات ورؤوس الأموال.

لا يقتصر فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع و الخدمات ورؤوس الأموال.[14]

لا يقتصر مفهوم التجارة الخارجية على الصادرات و الواردات فقط أي التبادل السلعي الدولي ،و انما تشمل و بصورة مؤكدة على التبادل غير المنظورة ان التبادل الخدمي الدولي.

تعتبر التجارة الخارجية من المعاملات التجارية الثلاثة (انتقال السلع و الخدمات ورؤوس الأموال و الأشخاص). [15]

تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة من خلال ما سبق نجد أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع و خدمات ورؤوس أموال بهدف تحقيق منافع مختلفة لأطراف التبادل .[16]

[14]–نورة شرع،سياسة اصلاح السياسة الخارجية و اثرها على الاقتصاد الجزائري،مذكرة ماجستير تخصص التجارة الدولية (غير منشورة) ،المركز الجامعي بغرداية ،2010-2011،ص 9.

[15]– محمود عبد الرزاق ،الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية (النظرية و التطبيق) الدار الجامعية،الاسكندرية ،مصر 2010 ،ص 11

[16]–يوسف مسعداوي،دراسات في التجارة الخارجية(النظرية و التطبيق).

المطلب الثاني:أسباب قيام التجارة الخارجية و العوامل المؤثرة فيها

ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية الى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسمى بمشكلة الندرة النسبية حسب المدرسة الرأسمالية حيث أن دولة ما لا تستطيع أن تكتفي ذاتيا بصورة متماثلة و لمدة طويلة من خلال (أنها لا تستطيع ان تكتفي ذاتيا بصورة أن تنتج كل ما تحتاجه و ذلك لأن الظروف البيئية و الجغرافية و الاقتصادية لا تمكنها من ذلك و استعمل تعبير التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها لطوية التجارة الحرة عندما كانت البلدان المتوسعة صناعيا تبحث عند منافد خارجية لمنتحاتها المصنعة ،و عن مصادر المواد الأولية في المستعمرات أو البلدان الاجنبية و تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول ففي الماضي كانت أسباب الحروب أما اليوم فإنها تعد أحد أهم الأسباب للتقارب بين الدول.[17]

أولا:أسباب قيام التجارة الخارجية

تقوم التجارة بين الدول لنفس الأسباب داخل الدولة الواحدة و في كلتا الحالتين الأقاليم بسبب وجود مواد معينة لدى بعضها غير موجودة لدى البعض الآخر مما يجعل مثل الفرد في أداء عمل واحد بتقنية فترتفع مهاراته و تزداد الانتاجية،حتى يصل الى أعلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية و ما يحال على الفرد يمكن تطبيقه على الدولة و لكن ذا التخصص في انتاج سلعة معينة من طرف الدولة المجموعة من العوامل.

4. توافر التكنولوجيا:

إن الدولة إذا توفرت لها امكانيات في استخدام تكنولوجيا جديدة عن طريق الاقتراح و الاشكال فإنها تصبح في وضع يسمح لها بانتاج سلع و معدات انتاجية لم تشهدها في الأسواق و لم يسبق انتاجها من طرف دولة أخرى فتكون هذه السلع على جانب التدقيق الانتاجي و لكن لقلة عرضها فإنه يتم الإقبال على انتقائها.

5. التخصص الدولي:

[17]-نعيمة زيرمي،التجارة الخارجية الجزائرية ،من الاقتصاد المخطط الى السوق،مذكرة في ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات (غير منشورة) تخصص المالية الدولية ،جامعة ابي بكر بلقايد ،تلمسان،الجزائر،2010-2011،ص 6.

ان الدولة لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في اشباع حاجاتها و أفرادها و ذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية و المكتسبة بين دول العالم و لذلك يجب على كل دولة أبانت حصص في انتاج بعض السلع التي تؤهلها تكاليف أقل و بكفاءة عالية.

ثانيا: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الدولية سواء كان في الدوزل المتقدمة أو الناهبة و من أهم هذه العوامل نميز:

1.انتقال الايدي العاملة:و تشمل:

- تفاوت الأجور من دولة الى أخرى و الذي يرجع الى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.
- الندرة النسبية و الندرة المطلقة للعاملة.
- اختلاف درجة المهارة الى المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.

تفاوت مستوى المعيشة أو الحضارة مثل هجرة الفلاحين من أجل تدقيق الأموال.

- درجة التقدم الاقتصادي،ففي حالة الروابع تزايد الطلب على العمالة االعوامل السياسية ،الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر نحو ذات النقد و تأثير القدرة الشرائية.[18]

الظروف الطبيعية:

تساهم الظروف الطبيعية السائدة في دول ما اسهاما كبيرا في قيام هذه الأخيرة بانتاج نوع من السلع أو بعض المواد الأولية و التخصص في انتالجه لدرجة تحقيق فائض من أجل التصدير فبعض الدول الدول تزخر بمواد خام أو أو تربة ملائمة تجعلها تتخصص في انتاج ما.

التفاوت في عرض العمل و رأس المال:

ان التخصص في انتاج سلعة معينة لا يرتكز على المواد الطبيعية فحسب بل يجب توفر طاقة من اليد العاملة ورأس المال في هذه الدولة فبعض الدول تتوفر على طاقة هائلة من اليد العاملة فالدول المزدحمة بالسكان و لكنها

[18]نعيمة زيرمي، مرجع سابق،ص 7.

تفتقر الى رأس مال للازمة للصناعة نتيجة إلى إنتاج الصناعات الحقيقية و هي لا تتطلب مهارات فنية عالية و لا رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالصناعات الثقيلة و على العكس فقد يقل عرض العمل في بعض الدول عند الحد الأدنى في حين يزيد رؤوس الأموال مثل بعض الدول الصناعية الكبرى و عليه فهذه الدول تتجه إلى الصناعات الثقيلة.

تكاليف النقل:

تعد تكاليف النقل للسلع و المنتوجات من مكان إنتاجها إلى أسواق بيعها من أهم تكاليف التي تضاف الى تكلفة الانتاج و من ثم ارتفاع الثمن و على ذلك فان الدول تعمل على اقامة بعض صناعاتها .قوة السواحل و الموانئ على قدر الإمكان حتى تتمكن من توسيع نطاق تعريفها و تسويقها لمنتوجاتها فالمنتجون يتجهون الى التخصص رفي السلع التي يسهل توسيع نطاق تعريفها و تسويقها و نقلها لمسافات طويلة و من جهة أخرى فإن بعض المواد الأولية التي تستخدم في الصناعة تكاليفها كبيرة أثناء نقلها كالفحم في صناعة الحديد و الصلب .

2- **رأس المال:** و يشمل

- سعر الفائدة الحقيقي: إنتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.
- سعر الخصم :إذا كانت نسبة الخصم ضعيفة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال.
- سعر الصرف:رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى و يزيد حجم التبادل و الحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

3- التكنولوجيا:

إن اختراع آلات جديدة تساهم في انتاج و التغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد،التكاليف،الوقت و الجودة مما يؤثر على التبادل التجاري،إضافة الى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة،التجمعات الجهوية و المنظمات الدولية الانفتاح الاقتصادي كلها أثرت على التجارة الدولية.[19]

4- **توافر التكنولوجيا:**

[19] نفس المرجع،ص 7.

ان الدولة إذا توفرت لها امكانيات في استخدام تكنولوجيا جديدة عن طريق الاختراع و الابتكار فإنها تصبح في وضع يسمح لها بانتاج سلع و معدات انتاجية لم تشهدها في الأسواق و لم يسبق إنتاجها من طرف دولة أخرى،فتكون هذه السلع على جانب التعقيد الانتاجي و لكن لقلة عرضها فإنه يتم الإقبال على اقتنائها.[20]

5- التخصص الدولي:

ان الدولة لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في اشباع حاجات أفرادها، و ذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية و المكتسبة بين دول العالم، و لذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في انتاج بعض السلع التي تؤهلها و تنتجها بتكاليف أقل و بكفاءة عالية.[21]

ثانيا: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الدولية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية، و من أهم هذه العوامل نميز:[22]

1. **انتقال الأيدي العاملة**:و تشمل :

- تفاوت الأجور من دولة الى اخرى:و الذي يرجع الى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.
- الندرة النسبية و الندرة المطلقة للعمالة.
- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.
- تفاوت مستوى المعيشة و الحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق الأموال.
- درجة التقدم الاقتصادي:ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة.
- العوامل السياسية: الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود و تأثر القدرة الشرائية.

المطلب الثالث:أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة بالنسبة لدول العالم فهي توفر للمجتمعات المختلفة السلع و الخدمات التي لا يمكن انتاجها محليا،أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة انتاجها محليا، و لذلك فإن

[20]-شقيري نوري موسى و آخرون،مرجع سابق ،ص ص 16-17.

[21] موسى سعيد مطر و آخرون،التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر و التوزيع ،عمان ،الاردن ،2001،ص 17.

[22]-نعيمة زيرمي،مرجع سابق،ص 7.

التجارة الخارجية تنتج لدول العالم امكانية الحصول على المزيد من السلع و الخدمات و من ثم تساهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم.

و تنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة دول العالم إلى الحصول على سلع و خدمات من الدول الاخرى بناءا على كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع و الخدمات من الدول الاخرى بناءا على كل دولة ان تتخصص في انتاج السلم و الخدمات التي تنتجها بتكلفة أقل من غيرها من دول العالم ثم تقوم بمبادلتها بالسلع الاخرى التي ترفع قيمها تكاليف انتاجها و ما يؤكد على ذلك أنه لا توجد في عالميا العاصر دولة واحدة مكتفية ذاتيا من السلع و الخدمات و تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة الى اخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي و مدى توفر عناصر الانتاج لديها.

كما تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الانتاجية و التنافسية في السوق الدولي و انعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الاجنبية و ماله من آثار على الميزان التجاري كما أن لها علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية.

و يمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دور للخروج من الفقر خاصة عند تشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الاجنبي جديد يلعب دور في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المانع و انشاء البنية الاساسية و يؤدي ذلك في النهاية الى زيادة التكوين الرأسمالي و النهوض بالتنمية الاقتصادية.

تساعد على ربط مختلف الدول ببعضها البعض، ممّا يؤدّي إلى توثيق العلاقات بين مختلف بلدان الكرة الأرضية. تعمل على نقل التطوّر التقني الحاصل في دولةٍ إلى دولة أخرى مقابل أجور معيّنة في بعض الأحيان. تحقيق التوازنات السوقية المحلية. ارتفاع الدخل القومي، في حال ارتفاع نسبة الصادرات وتقليل نسبة الواردات. انتشار وشيوع مفهوم العولمة؛ فقد أصبح العالم قريةً صغيرة، وربّما أسهمت التجارة الإلكترونية في هذا المجال بشكل واضح وملحوظ؛ ففي بعض الأحيان يكون شراء سلعة ما من دولة معينة أسهل وأوفر من شرائها من الحيّ الذي يعيش فيه الفرد. توفير العديد من المنتجات الاستهلاكية للمستهلك المحلي؛ ممّا أدّى إلى إتاحة خيارات متعدّدة له، فصار قادراً على اختيار الأنسب لأنه لم يعد محصوراً بمنتجات محددة. في بعض الأحيان يكون استيراد سلعة ما أوفر بمرّاتٍ من تصنيعه محلياً، لهذا فقد أسهمت هذه التجارة في توفير السلع لبعض الدول بكلفةٍ أقل. توفير

العديد من فرص العمل التي تدرّ دخلاً جيّداً لا بل ممتازاً في بعض الأحيان، فمثلاً توسّعت الأعمال اللوجستيّة بشكل كبير نتيجة لازدياد معدلات التجارة الخارجية، ممّا خلق العديد من فرص العمل المختلفة مثل: فرص العمل في النقل البري، والبحري، والجوي، ومن خلال السكك الحديدية، وغيرها، عدا عن العمليّات المرتبطة بالشحن والنقل كالتأمين مثلاً. تشارك الأمم في العادات والتقاليد بشكل كبير؛ فبعض السلع التي تستعملها بعض البلدان تشكّل بالنسبة لها إرثاً تقليدياً، وشيوع هذه السلع في الدول والمناطق الأخرى يعمل على مشاركة هذه الإرث مع باقي سكان الأرض.

المبحث الثاني: تجارة خارجية في الجزائر

المطلب الأول : واقع التجارة الخارجية للجزائر

كان لعملية تحرير التجارة الخارجية أسس وركائز لا تكون ولا تتم إلا بما وتتمثل في :

1**– الخوصصة** : الخوصصة هي انتقال الأنشطة والممتلكات من الحكومة إلى القطاع الخاص مع تقليص دور الحكومة في خلق الأسواق، وبعبارة أخرى هي تحجيم دور الحكومة مقابل توسيع وتفعيل دور القطاع الخاص[23]

سواء في الأنشطة أو في ملكية الموجودات، كما يمكن أن نقول أن الخوصصة هي قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص وذلك في إطار تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي. ولقد شرع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ عملية الخوصصة كأداة حتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني وإرساء علاقات تعاون دولية ، وبالتالي فالخوصصة قد تسمح للجزائر بأداء دور تشيط في مسار الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

2– الشراكة: تعتبر الشراكة الأجنبية "عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية، أو خدمي أو تجاري) وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كلا منها في رأس مال الملكية) وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع [24]، العلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية شرعت الجزائر على مستوى وزارة التجارة باستكمال الإجراءات الخاصة بانضمام الجزائر إلى الشراكة الأورومتوسطية شريطة تحفيظ الحقوق

[23]بن طيب زهية، التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008/2007 ،ص 49-50.
[24]زيرمي نعيمة،مرجع سابق، ص 141.

والتعريفات الجمركية بنسبة 10% واتخذت نفس المسار مع المنظمة العالمية للتجارة بإجراء عدة إصلاحيات على التجارة الخارجية تزيد من تحرير العوائق التجارية لتسهيل عملية الاندماج الدولي

3- **الاستثمار** الأجنبي المباشر؛ من أجل خلق مناخ استثماري جديد وضعت الجزائر كافة الشروط من حيث الإمكانات البشرية والطبيعية، كما أنها ستت القوانين التي من شأنها ترقية هذا الاستثمار وذلك في 1993 ثم 2001 تمحور مضموها حول إلغاء المميزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص، كما أنها ألغت المميزات التي كانت بينهما، إضافة إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الامتيازات الضريبية الجمركية والمالية من أجل جذب الاستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي[25].

المطلب الثاني : تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)

تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2018)

أ. الهيكل السلعي للواردات الجزائرية

فيما يخص الواردات الجزائرية فإن المنتجات الصناعية أو التجهيزات الصناعية تحتل صدارة الواردات بما قيمته 4.2مليار دولار تليها المنتجات النصف مصنعة تقدر با 2.3 مليار دولار ثم بعدها المنتجات الغذائية بقيمة 2.2مليار دولار، المنتجات الاستهلاكية بقيمة 1.4 مليار دولار ثم تليها المواد الأولية 489 مليون دولار والتجهيزات الفلاحية 107 مليون دولار.

الجدول رقم (01):الهيكل السلمي للواردات الجزائرية.

[25] ريدة لرقط و فتيحة نوغي، الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية و مبررات إصلاح الاقتصاديات النامية، ملتقى حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 2004 ،ص 1

السنوات	واردات إلى الإتحاد الأوروبي	واردات لبقية دول العالم
2007	20.585	19,898
2008	28.260	26,821
2009	17.411	28,164
2010	21.075	30,511
2011	27.850	33,941
2012	32.764	39,188
2013	31.920	41,299
2014	29.458	42,586
2015	20.908	44,818
2016	16.514	42,211
2017	18.565	39,598

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت أقصى حد بمبلغ يقدر ب 58.58 مليار دولار. وبعد انخفاض موارد الدولة جراء انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014، اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات بهدف ترشيد الإنفاق العام والمحافظة على التوازن الخارجي ومنها تقليص فاتورة الاستيراد. إذ بدأت الواردات في الانخفاض منذ سنة 2015 ومع ذلك تم تسجيل العجز في الميزان التجاري.

لقد مس الانخفاض في الواردات سنة 2015 كل الأصناف ماعدا التجهيزات الفلاحية التي عرف مبلغها ارتفاع طفيفة من 658 إلى 664 مليون دولار. أما في سنة 2016 فاستمر الانخفاض في واردات كل الأصناف ماعدا المواد الأولية التي عرفت ارتفاعا بسيطا بحوالي 0.19٪ ووصلت إلى 1563 مليون دولار، بينما شهدت سنة 2017 تذبذبا في الواردات بالنسبة لمختلف الأصناف. في حين عرفت سنة 2018 ارتفاعا في حجم الواردات لبعض الأصناف مقارنة بسنة 2017 كالمواد الغذائية بنسبة 1.6٪، ارتفاع المواد الأولية بنسبة 24.29 %، سلع استهلاكية غير غذائية بنسبة 14.6 ٪ بينما باقي الأصناف عرفت انخفاضا متفاوتا

وتجدر الإشارة إلى أن التجهيزات الصناعية تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم الواردات، إذ بلغت قيمتها سنة 2018 ما يقدر ب 13.43 مليار دولار ما يمثل نسبة 29% من إجمالي الواردات، ويليها في المرتبة الثانية المنتجات النصف مصنعة، ثم سلع استهلاكية أخرى غير غذائية. في حين أن صنف التجهيزات الفلاحية

يحتل آخر مرتبة، إذ بلغت قيمته سنة 2018 حوالي 563 مليون دولار. والشكل التالي يوضح توزيع أصناف الواردات الجزائرية خلال سنة 2018.

ب. التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

يوضح الجدول التالي توزيع الصادرات الجزائرية وفق مناطق اقتصادية تعد دولها من أهم المتعاملين الاقتصاديين للجزائر.

الجدول رقم 02: توزيع الصادرات الجزائرية:

السنوات		إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2010	القيمة	57.762	56.143	1.619
	النسبة %	100	97.20	2.80
2011	القيمة	73.804	71.662	2.140
	النسبة %	100	97.10	2.90
2012	القيمة	72.620	70.571	2.048
	النسبة %	100	97.18	2.82
2013	القيمة	65.823	63.662	2.161
	النسبة %	100	96.72	3.28
2014	القيمة	61.172	58.362	2.810
	النسبة %	100	95.41	4.59
2015	القيمة	35.138	33.081	2.057
	النسبة %	100	94.15	5.85
2016	القيمة	29.698	27.917	1.781
	النسبة %	100	94	6
2017	القيمة	35.132	33.203	1.930
	النسبة %	100	94.51	5.49
2018	القيمة	41.783	38.953	2.830
	النسبة %	100	93.23	6.77

المصدر: (بنك الجزائر، 2019)

إن ما يبينه الجدول هو استحواذ دول الاتحاد الأوروبي على أكبر حصة من الواردات الجزائرية على مدار مختلف السنوات. إذ بلغت الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 20 مليار دولار لتنخفض بشكل تدريجي بعد ذلك وتصل إلى حدود 21 مليار دولار سنة 2018 وهو ما يمثل نسبة 45.67%من إجمالي الواردات الجزائرية، مع العلم أنه وبعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في سبتمبر 2015 ارتفع حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

وحسب الجدول السابق رقم (05) ففي المرتبة الثانية من حيث الواردات الجزائرية تأتي الدول الآسيوية مسجلة نسبة 25% سنة 2018 من إجمالي الواردات، ثم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الأوروبي ب12.63 % سنة 2018 مع أنها انخفضت بحوالي 116 مليون دولار مقارنة بسنة 2017 أي بنسبة 1.95٪. وفي السنة نفسها جاءت دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة بنسبة17.67 . ثم الدول العربية عدا دول المغرب العربي بنسبة 7.4.21 و دول أوروبية أخرى بنسبة 3.33% ثم دول اتحاد المغرب العربي بنسبة 1.18% وأخيرا دول إفريقيا با0.36%. إن هذا التوزيع يخضع لعدة عوامل اقتصادية وإقليمية وجيواستراتيجية. فالتبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يقوم على أساس اتفاقيات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف وكذا آليات لقيام المشاريع الاستثمارية وتعزيزها، إضافة إلى قرب المسافة بين الجزائر والقارة الأوروبية. وهذا ليس متاحا مع دول إفريقية أو آسيوية بعيدة. أما بخصوص الدول العربية، فقد ازداد التبادل التجاري بشكل بطيء مع دخول الجزائر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وفيما يتعلق باتحاد المغرب العربي فإن النسبة الأكبر من المبادلات في هذا الإطار تكون مع تونس. وبخصوص توزيع مصدر الواردات الجزائرية حسب الدول

المطلب الثالث : أهم تحديات التجارة الخارجية للجزائر:

التحديات المطروحة بالنسبة لتسهيل التجارة: أ- الإفراط في عدد الوثائق المطلوبة و البيانات المتعلقة بالتجارة و السلع. و تشير دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا و المحيط الهادي إلى أن برامج تسهيل التجارة يمكن أن تؤدي إلى مكاسب بنحو

في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في المنظمة، و هذا ما يوازي تقريبا ضعفي المكاسب من تحرير التعريفة الجمركية، و أن الانخفاض في أسعار الواردات للدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يمكن أن يكون

1-2 في المائة.

إن الإفراط في عدد الأوراق و الوثائق المطلوبة باب للفساد يجب إغلاقه، فحتى يحصل التاجر على التوقيعات و الأختام يقوم بدفع رشاوي. وقد تنبهت دول كثيرة إلى هذه المشكلة و بدأت في تنفيذ برامج و نظم للمساهمة في مكافحة الفساد. ب-الافتقار إلى الشفافية و الوضوح، و هو أمر أصبح موضع اهتمام منظمة التجارة العالمية، و تهتم به المادة العاشرة، ' نشر و إدارة التشريعات التجارية"، من مواد الجات 1994. و قد جرت مناقشات بين الدول الأعضاء في المنظمة بشان تحسين هذه المادة، و قدمت مقترحات حولها تؤكد على نشر القوانين و المعلومات التجارية و كافة القضايا التي تواجه كل دولة.

ج-الافتقار إلى استخدام أساليب تقييم المخاطر المصاحبة للتجارة. د- الحاجة الملحة إلى ميكنة الإجراءات و استخدام تكنولوجيا المعلومات في الموانئ و المطارات و على الحدود الدولية. هالافتقار إلى تحديث نظم الجمارك، و الافتقار كذلك إلى التعاون ما بين الجمارك والوكالات و السلطات الحكومية. وتحديات تتعلق بالأمن، وخاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد برز هاجس الأمن فيما يتعلق باحتمال تهريب الأسلحة ضمن شحنات التجارة. وهذا يعني أنه يجب أن تفتش كل شاحنة أو سفينة أو طائرة بدقة، ما قد يؤدي إلى إضافة تأخير آخر إلى التأخير الناجم عن تعقيد الإجراءات و الوثائق.

تحرير التجارة العالمية:

إن تحرير التجارة العالمية هو هدف أساسي تسعى إليه منظمة التجارة العالمية من خلال إجراء خفض كبير في التعريفات الجمركية التي تطبقها الدول الأعضاء، وربط هذه التعريفات عند حدود معينة لا تتجاوزها إلا بالتشاور مع بقية الدول الأعضاء مع إقرار مبدأ التعويض. وكذا تحقيق الشفافية التامة فيما يتعلق بالتعريفات والقواعد والإجراءات المطبقة تحقيقا للوضوح والاستقرار في المعاملات. وفي هذا الإطار فإنه يستوجب على الدول القيام بإجراءات تؤدي إلى تقليص رقابة الدولة وفتح المجال أكثر الممارسة التجارة دون قيود إدارية أو جمركية.

الشراكة الأورومتوسطية:

يحاول الأوروبيون فرض تصورهم الخاص للتعاون الإقليمي في المنطقة من خلال ما يسمى بالشراكة الأوروبية العربية أو التعاون المتوسطي، وهي شراكة غير

متكافئة، تفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات العربية أقل مما تفتحه الأسواق العربية أمام المنتجات الأوروبية.

والشراكة الأورومتوسطية تمثل تحديا كبيرا أمام التجارة الخارجية الجزائرية بسبب :

-عدم تكافؤ القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية بين الجزائر ودولالاتحاد الأوروبي

- ضعف الانتاج الصناعي الجزائري أمام نظيره الأوروبي.

- انخفاض إيرادات الجباية الجمركية من خلال التخفيض التدريجي لها.

- ضيق السوق الجزائرية مقارنة مع السوق الأوروبية

تحديات مرتبطة بالاقتصاد الوطني :

- عدم استقرار مداخيل قطاع المحروقات وارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل

-كبير بقطاع النفط الذي يخضع إلى التغيرات الاقتصادية العالمية والعوامل الجيوسياسية.

- غياب الاستقرار الاقتصادي وخاصة عدم استقرار السياسات المالية والنقدية سعر الصرف، معدل الفائدة، الرقابة على النقد، سياسة التصدير والاستيراد،سياسات الاستثمار).

- تراجع معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.
- انتشار البيروقراطية والفساد الإداري.
- ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- غياب دور فعال للسوق المالي.
- عدم القدرة على تنويع مصادر الدخل وضعف برامج الإصلاح الاقتصاديوالاختلال في الهياكل الاقتصادية.
- ضعف خدمات النقل البحري والجوي وانعدام المنافسة في هذا القطاع

خلاصة الفصل الثاني:

اختلفت التعريفات حول مفهوم التجارة الخارجية إلا أنها تتفق على دورها الفعال في التنمية الاقتصادية, إذ يتأثر هذا القطاع الإستراتيجي بعوامل متعددة قد تحد من تطوره و توسعه.

أما فيما يخص السياسات التجارية فهناك عدة أنواع تميز السياسيات التجارية عن غيرها وعدة أدوات و أساليب تستخدمها الدولة للتأثير بها على التجارة الخارجية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر

تمهيد :

إن الهدف المرجو من دراستنا في هذا الفصل هو تحليل تطور حجم الصادرات و الواردات و الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة معينة ، و كذلك تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر ، و محاولة ابراز طبيعة العلاقة كل من سعر الصرف و الإنفتاح التجاري و تحديد مدى تأثير تغير سعر الصرف على الإنفتاح التجاري من خلال استعمال نماذج شعاع الإنحدار الذاتي على دولة الجزائر ، حيث تحتل نماذج الاقتصادية قياسية مكانة هامة للدراسات الاقتصادية ملائمة على أساس متطلبات في كل المجالات الاقتصادية .

I دراسة تحليلية لتطور المبادلات التجاري الجزائري :

إن الهدف المرجو من دراستنا في هذا البحث هو تحليل تطور وضعية الميزان التجاري من خلال توضيح التدفقات السلعية المصدرة و المستوردة ، و درجة تغطية الصادرات للواردات وفقا لما مرت به السياسة التجارية في الجزائر من مراحل وصولا إلى مرحلة تحرير التجارة الخارجية ، و بالاضافة إلى ابراز تأثير من الصادرات و الواردات و تطور التجارة الخارجية .

I.1. تحليل تطور المبادلات التجارية خلال الفترة (1980-1993)

الجدول رقم03: تطور الميزان التجاري خلال المرحلة (1980-1993)

الوحدة : مليون دج

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الواردات	40519	48780	49384	49782	51257	49491	43394	34153	43427	70072	87018	139241	188547	205035
الصادرات	52648	62837	60478	60722	63758	64564	34935	41736	45421	71937	122279	233589	290100	239552
الميزان التجاري	12129	14057	11094	11940	12501	15073	-8459	7583	1994	1865	35261	94348	60463	34517
معدل	129.	128.	122.	121.	124.	130.	80.5	122.	104.	104.	140.	167.	132.	116.

التغطية	93	82	46	98	39	46	1	20	59	59	52	76	07	83

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاءيات

من خلال الجدول يتضح لنا في هذه المرحلة أن وضعية الميزان التجاري قد شهد في هذه الفترة 1980 فائض قدره (122910 م .دج) بقي هذا التحسن الى غاية سنة 1985 و التي قدر فيها 15073 م.دج والسبب يرجع في ذلك إلى الصدمة البترولية الثانية سنة 1979 حيث عرفت زيادة في أسعار البترول

وبالنسبة لسنة 1986 والتي تسجل الإستثناء لقطاع التجارة الخارجية فقد سجل الميزان التجاري عجزا قدر بـ (-8459 م.دج) ويفسر ذلك بالانخفاض الحاد لأسعار البترول في ظل الصدمة البترولية العكسية، هذا ما يؤكد أن اقتصاديات البلدان النامية سريعة التأثر بالتقلبات في أسعار المواد الأولية وخاصة النفط، أما في سنة 1987 عرف الميزان التجاري فائضا قدر ب (7583 م.دج) واستمر الفائض في الميزان التجاري إلى غاية سنة 1989 قدر ب(. 1865م.دج) والسبب في ذلك الارتفاع الطفيف لأسعار البترول.

2.I. تحليل تطور المبادلات التجارية خلال الفترة (1994-2015)

الجدول الموالي يبين أهم تطورات التجارة الخارجية خلال هذه المرحلة

الجدول رقم 04 : تطور حصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة (1994-2015)

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	معدل التغطية
1994	9365	8340	1025-	89.05
1995	10761	10240	521-	95.16
1996	9098	13375	4277	174.01
1997	8687	13889	5202	159.88
1998	9403	10213	810	108.61
1999	9164	12522	3358	136.64
2000	9173	22031	12858	240.17
2001	9940	19131	9192	192.47

2002	12009	18825	6816	156.76
2003	13534	24612	11078	181.85
2004	18199	3113	1314	174.26
2005	20357	46001	25644	225.97
2006	21456	54613	33157	254.53
2007	27631	60163	32532	217.73
2008	39479	79298	3919	201
2009	39294	45194	5900	115
2010	40473	57053	16580	141
2011	47247	3489	26242	156
2012	47490	71866	24376	145
2013	55028	64974	9946	118
2014	58580	62886	4306	107
2015	39192	28860	10332-	74

المصدر :المديرية العامة للجمارك المركز الوطني للإعلام الآلي وإحصاء التابع للجمارك

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن الصادرات عرفت تدبدبا من فترة (1994-1999) لتسجل إرتفاعا كبيرا سنة 2000 يقدر ب 13220 مليون دولار لتنخفض بعدها حتى سنة 2002 مجددة ارتفاعها إلى غاية 2008 و في سنة 2009 شهدت إنخفاضا كبيرا في قيمتها 45194 مليون دولار وهذا راجع إلى الهبوط القوي الذي شهدته أسعار البترول في ديسمبر 2008.

ومع مطلع 2010 بدأت صادرات الجزائر بالانتعاش والخروج من الأزمة التي لحقت بها سنة 2009 مسجلة ارتفاعا متدبديا إلى غاية 2012، ثم تعود للانخفاض تدريجيا حتى تصل إلى أدنى قيمة لها سنة 2015 وهذا راجع إلى تدهور كلي في أسعار البترول.

كذلك الحال بالنسبة لمعدل التغطية الذي عرف هو الأخر ارتفاعا سنة 2006 مسجلا أعلى قيمة قدرت ب 254 . 53 % لينخفض بداية من سنة 2008 المقدرة ب 201 % ويواصل سقوطه الحر حتى سنة 2015 نتيجة الأزمة المالية التي كانت تعاني منها الجزائر تلك الفترة .أما بالنسبة للواردات عرفت هي الأخرى تدبدبا من 1994 الى غاية 2001 لترتفع من جديد سنة 2002 مسجلة بذلك 12009 مليون دولار حتى سنة 2009 إذ انخفضت ويرجع ذلك إلى السبب المذكور سابقا، لتواصل ارتفاعها لتصل إلى أعلى قيمة 58580 مليون دولار سنة 2014 لتنخفض من جديد سنة 2015 ب 39192 مليون دولار.

أما فيما يخص الميزان التجاري عرف مجزا في السنتين (1994-1995) ويظهر ذلك في معدل التغطية الذي يقدر ب 89 . 05 % و 95 . 16 % وهذا راجع إلى انخفاض حصيلة الصادرات من المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول، كما ترجع أسباب هذا العجز المسجل أيضا إلى ارتفاع حجم الواردات ، بعد ذلك بدأ بالتحسن في السنتين المواليتين مجددا، ومن بداية 2000 حتى 2008 عرف الميزان التجاري نديديا ليسجل أعلى قيمة بحوالي 16580 مليون دولار في سنة 2010، ويرجع الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار النفط و التي حطمت رقما قياسيا إلا أن هذا الفائض انخفض مجددا سنة 2011 ، ليسجل مجزا تاما سنة 2015 المقدر ب 10332-.

جدول رقم 05 : الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2013-2017)

	2013		2014		التطور %	2014		2015		التطور%
	دج	دولار	دج	دولار		دج	دولار	دج	دولار	
الواردات	4368548	5528	4719708	58580	6.45	4719708	58580	5193460	51702	-11.74
الصادرات	5157233	64974	4837538	60054	-7.57	4837538	60054	3481837	34668	-42.27

الميزان التجاري	788685	9946	117830	1474	-	117830	1474	-1711623	-17034	-
معدل التغطية%	118		103		-	103		67		-
	2015		2016		التطور %	2016		2017		التطور %
	دج	دولار	دج	دولار		دج	دولار	دج	دولار	
الواردات	5193460	51702	5154777	47089	-8.92	5154777	47089	5099907	45957	-2.40
الصادرات	3481837	34668	3286589	30026	-13.39	3286589	30026	3857097	34763	15.78
الميزان التجاري	-1711623	-17034	-1868188	-17063	-	-1868188	-17063	-1242810	-17034	-
معدل التغطية%	67		64		-	64		76		-

المصدر : المديرية العامة للجمارك المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك(CNIS)

من خلال الجدول (05)يتبين أن الميزان التجاري عرف انخفاضا واضحا في سنة 2013 مقارنة بسنة 2014 حيث كان 9946 مليون دولار ليصبح 1474 مليون دولار وكذلك من نتائج تغطية الصادرات للواردات تحصلنا على معدل تغطية يقدر ب 118 % سنة 2013 مقارنة ب 103 % سنة 2014، وهذا راجع لتدهور أسعار البترول على المستوى الدولي وتراجع حجم الصادرات من 64974 مليون دولار سنة 2013 إلى 60054 مليون دولار سنة 2014 وزيادة حجم الواردات من 55028 مليون دولار إلى 58580 مليون دولار، وقد واصل الميزان التجاري في معجزه حيث وصلت قيمته 17- 034 سنة 2015 واتضح جليا في معدل التغطية فقد عرف ركوض بنسبة 67 %، اليواصل انخفاضه سنة 2016 بنسبة تغطية قدرت ب 64 % ومجز في الميزان التجاري بقيمة 17- 063 مليون دولار وتراجع حجم الصادرات المقدر ب

30 026 مليون دولار، ليعود وينتعش قليلا سنة 2017 حيث قدرت قيمة الصادرات 763 34 مليون دولار ونسبة معدل التغطية قدرت ب 76 %، أما فيما يخص الميزان التجاري فقدرت قيمته 17037 – مليون دولار.

تطور التجارة الخارجية فترة (2013-2014):

ونستطيع توضيح ذلك حسب الشكل (1-1) التالي:

الشكل رقم 01: يوضح الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2013-2017)

المصدر : المديرية العامة للجمارك المركز للاعلام الآلي و الاحصاء التابع للجمارك (CNIS)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ: أن الواردات عرفت ارتفاعا طفيفا من سنة 2013 إلى سنة 2014 ، على عكس الصادرات التي انخفضت خلال هذه الفترة مما أثر سلبا على تطور الميزان التجاري الذي نلاحظ أنه انخفض هو الآخر ويعود سبب ذلك إلى تدهور أسعار البترول.

الشكل رقم 02 : تطور التجارة الخارجية فترة (2014-2015)

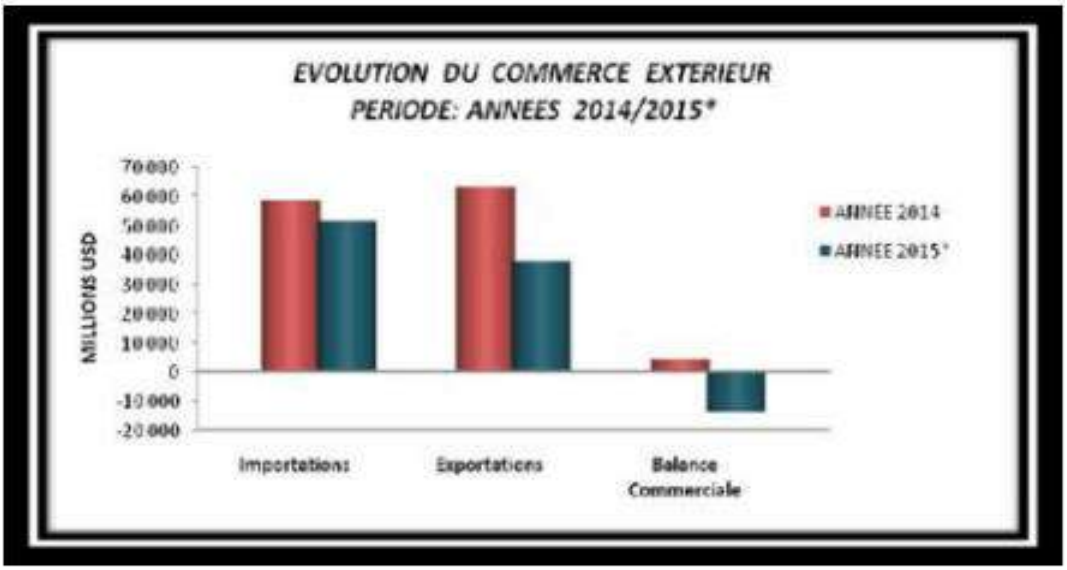

المصدر : المديرية العامة للجمارك المركز للاعلام الآلي و الاحصاء التابع للجمارك (CNIS)

يوضح الشكل أعلاه أن الواردات عرفت انخفاضا طفيفا من سنة 2014 إلى سنة 2015 ، أما بالنسبة اللصادرات سجلت انخفاضا ملحوظا خلال هذه الفترة وبالتالي انخفاض كبير في الميزان التجاري لسنة 2014 مقارنة بسنة 2015 كما هو مبين في الشكل.

الشكل رقم 03 : تطور التجارة الخارجية فترة (2015–2016):

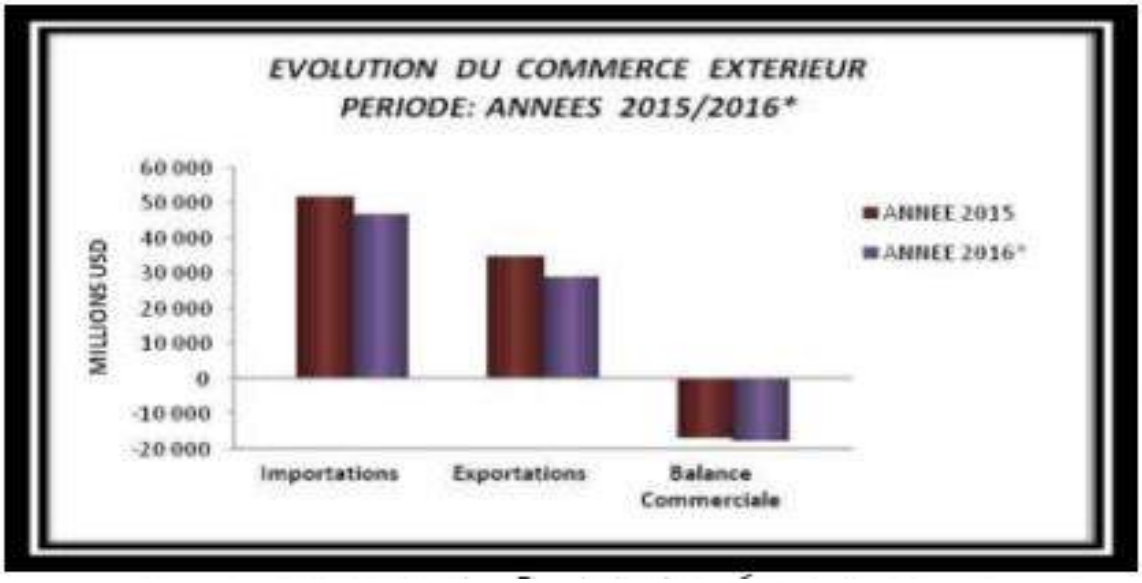

المصدر : المديرية العامة للجمارك المركز للاعلام الآلي و الاحصاء التابع للجمارك (CNIS)

الشكل أعلاه يوضح أن الميزان التجاري لسنة 2015 يسجل ارتفاعا طفيفا جدا مقارنة بسنة 2016 الحال بالنسبة للصادرات والواردات التي يلاحظ انخفاضها بنسبة قليلة من 2015 الى 2016.

الشكل رقم 04 : تطور التجارة الخارجية فترة (2016–2017).

المصدر المديرية العامة للجمارك المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك

(CNIS) من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الواردات عرفت انخفاضا طفيفا سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، و الصادرات في سنة 2017 حققت انتعاشا خلال هذه الفترة مقارنة بسنة 2016، وفيما يخص الميزان التجاري نلاحظ تسجيله لعجز واضح وتراجع كبير بالنسبة لسنة 2016 ، ويعود سبب ذلك إلى تدهور في أسعار البترول.

الشكل رقم 05: تطور الميزان التجاري فترة (2000-2010)

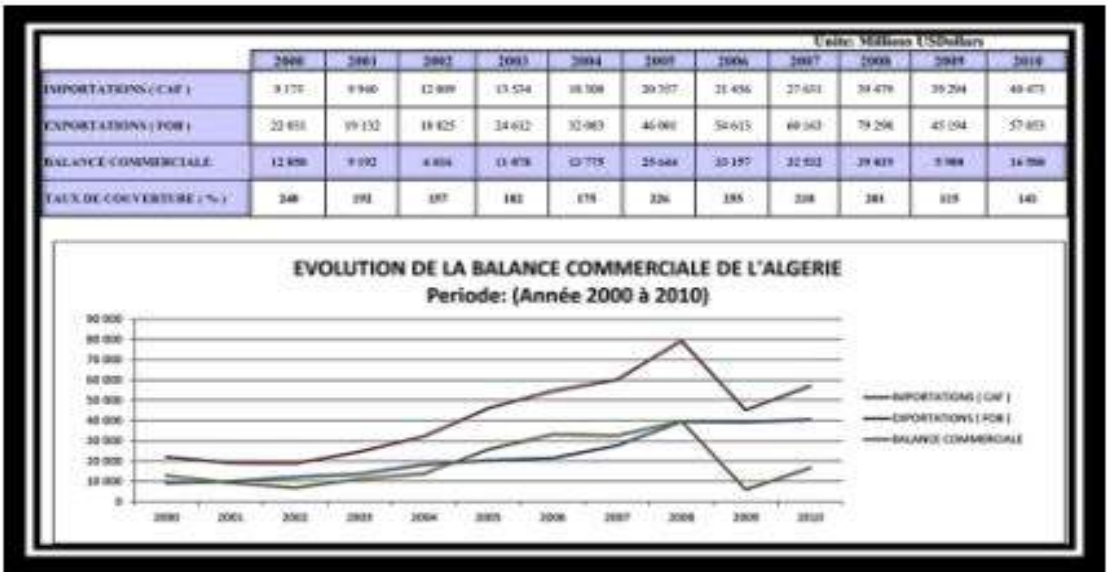

من الشكل يتضح لنا أن المنحنيات في تصاعد مستمر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 الى 2008 حيث شهدنا قيم كل من الواردات والصادرات والميزان التجاري ومعدل التغطية سنة 2000 بالترتيب كالاتي 9173 م.دولار، 22031 م.دولار،12858 م.دولار ، 248 %. والقيم سنة 2008 تمثلت في 39479 م.دولار ،79298 م.دولار.

3/ التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة (1995-2017)

الجدول رقم 06 : التطور السلعي للصادرات فترة (1994-2017) الوحدة : م.د

السنوات	م.غذائية	ط.و المحروقات	م.أولية	م. نصف مصنعة	ت. فلاحية	ت. صناعية	س. استهلاكية	المجموع
1995	110	9731	41	274	5	18	61	10240
1996	136	12494	44	496	3	46	156	13375
1997	37	13378	40	387	1	23	23	13889

10213	16	9	7	254	45	9855	27	1998
12522	20	47	25	281	41	12084	24	1999
22031	13	47	11	465	4	21419	32	2000
19132	12	45	22	504	37	18484	28	2001
18825	27	50	20	551	51	18091	35	2002
24612	35	30	1	509	50	23939	48	2003
32083	14	47	-	571	90	31302	59	2004
46001	19	36	-	651	134	45094	67	2005
54613	43	44	1	828	195	53429	73	2006
60163	35	46	1	193	169	58831	88	2007
79298	32	67	1	1384	334	77361	119	2008
57053	49	42	-	692	170	44128	113	2009
73489	30	30	1	1056	94	55527	315	2010
71866	15	35	-	1496	161	71427	355	2011
37787	19	32	1	1527	168	69804	315	2012
64974	17	28	-	1458	109	62960	402	2013
62886	11	16	2	2121	109	60304	323	2014
37787	11	18	1	1693	106	35724	234	2015

28883	18	53	-	1299	84	27102	327	2016
45957	8450	13962	611	10981	1524	1992	8437	2017

المديرية العامة للجمارك الجزائرية عن الموقع الالكتروني

I.3. التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة (2000 الى 2016)

جدول رقم07: التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2013 الوحدة :م.د

السلع الاستهلاكية	التجهيزات الصناعية	التجهيزات الفلاحية	المواد نصف مصنعة	المواد الأولية	المواد الغذائية	الطاقة و المحروقات	سنوات
2000	21419	612	32	458	11	47	13
2001	18484	648	28	504	22	45	12
2002	18091	734	35	551	1	50	27
2003	23939	673	48	509	1	30	35
2004	30925	788	65	552	/	52	16
2005	45588	907	67	656	1	36	14
2006	53608	1184	73	828	1	44	43
2007	59605	1312	88	993	1	44	34
2008	77192	1954	119	1384	/	69	32
2009	44411	1066	113	692	/	25	49
2010	56143	1619	305	1089	/	27	33
2011	71662	2140	357	1495	/	36	16
2012	70571	2048	314	1519	/	30	18
2013	63326	2161	402	1608	/	25	18

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات:

-المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الالكتروني **http://www.douane.gov.dz**:تاريخ الإطلاع (،)02/03/2017و المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك C.N.I.Sعلى الموقع الالكتروني**http://www.ons.dz** :تاريخ الإطلاع)2017/03/03

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات الجزائرية من الطاقة و المحروقات انخفضت من سنة 2000من 21419إلى 18484سنة 2001لتبدأ في التصاعد بعدها سنة 2008مسجلة أعلى قيمة تقدر ب 77192و هذا راجع للارتفاع الكبير لأسعار البترول الذي أثر إيجابا على ارتفاع الصادرات و تحسن الوضعية الاقتصادية ،أما سنة 2009فسجلت انخفاضا كبيرا وصل إلى 44411مليار دولار و يعود السبب إلى التراجع و التدهور الكبير الذي شهدته أسعار البترول ، أما بعد 2009فسجلت ارتفاعا طفيفا متدبدبا إلى غاية 2011لتنخفض سنة 2012و 2013إلى حوالي 70571و 63326مليار دولار على التوالي و ذلك نظرا للانخفاض الكبير لأسعار البترول الذي شهدته هذه الفترة .

.سجلت كل من المواد الغذائية ، الأولية ، و النصف مصنعة تدبدبات في قيمها خلال الفترة (-2000 2007(لتشهد بعد ذلك سنة 2008ارتفاعاكبيرا قدر على التوالي 1384 ،119، 1954مليار دولار و هذا راجع للوضعية الاقتصادية الجيدة التي كانت تشهدها الجزائر خلال تلك السنة ، لكن مع الأزمة العالمية التي عرفتها أسعار النفط نهاية 2008انخفضت قيم كل المواد المذكورة سابقا سنة .2009 مع بداية 2010عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا نظرا لارتفاع الطاقة و المحروقات الذي أثر إيجابا على مختلف القطاعات المذكورة سابقا حيث سجلت قيمها على التوالي ب 1089 ،305 ،1619مليار دولار لتصل إلى أعلى قيمة سنة 2013قدرت بحوالي 1608 ،402 ،2161مليار دولار على الترتيب.

أما فيما يخص التجهيزات الصناعية و السلع الاستهلاكية عرفت تدبدبا طفيفا خلال كل الفترة (-2000 2013(حيث سجلا كأعلى قيمة لهما 49، 69مليار دولار على التوالي أما أدنى قيمة 12 ،25مليار دولار على الترتيب على عكس التجهيزات الفلاحية التي يلاحظ ارتفاعها فقط من سنة 2000إلى 2001 مسجلة 22مليار دولار لتعد بعد ذلك شبه منعدمة مقارنة بجميع القطاعات الأخرى.

مما سبق نستنتج أن المحروقات لا تزال تحتل أعلى حصة من الصادرات الإجمالية الجزائرية في كل فترات سنوات الدراسة ، بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا من إجمالي الصادرات التي تتمثل في المواد الغذائية و المواد الأولية و المواد نصف مصنعة بالإضافة إلى التجهيزات الفلاحية و الصناعية و السلع الاستهلاكية، و من بين هذه المنتجات فالمواد نصف مصنعة تحتل حصة الأسد من إجمالي الصادرات خارج المحروقات ثم تليها المواد الأولية التي تحتل المرتبة الثانية من قيمة الصادرات خارج المحروقات

التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية فترة : 2014-2016

جدول رقم 08 : التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية 2014-2016

الوحدة: بالمليون

الصادرات	سنة 2014		سنة 2015		سنة 2016	
	الدولار	النسبة%	الدولار	النسبة%	الدولار	النسبة%
المواد الغذائية	323	0.51	234	0.62	327	1.13
الطاقة و المحروقات	60304	95.89	33724	94.54	27102	93.84
المواد الأولية	109	0.18	106	0.28	874	0.29
المواد نصف مصنعة	2121	3.37	1693	4.48	1299	4.50
التجهيزات الفلاحية	2	-	1	-	-	-
التجهيزات الصناعية	16	0.03	18	0.05	53	0.18
السلع الاستهلاكية	11	0.02	11	0.03	18	0.06

المجموع	**62886**	**100**	**37787**	**100**	**28883**	**100**

Source :Les statistiques de commerce extérieur de l'Algérie pour l'année 2015 et 2016, rapport annuel de centre national de l'informatique et des statistique.

من خلال الجدول 08 : يتضح أن الطاقة و المحروقات سجلت أعلى قيمة من حيث صادرات الجزائر سنة 2014ب 60304 مليون دولار تليها المواد نصف مصنعة بقيمة 2121 مليون دولار و المواد الغذائية بقيمة 323مليون دولار و كذلك المواد الأولية ب 109مليون دولار ، أما بالنسبة التجهيزات الفلاحية، الصناعية و السلع الاستهلاكية سجلت قيم ضئيلة مقارنة بالتركيبات السلعية السابقة.

سنة 2015عرفت تدبدبا في القيم مقارنة بسنة 2014حيث انخفضت قيمة الطاقة و المحروقات إلى 35724مليون دولار و يرجع السبب إلى انخفاض أسعار النفط في هذه الفترة، أما المواد الغذائية، نصف مصنعة، المواد الأولية و التجهيزات الفلاحية هي الأخرى عرفت انخفاضا لما كانت عليه سنة 2014 على عكس التجهيزات الصناعية التي عرفت ارتفاعا طفيفا و ذلك لاهتمام الجزائر بالإنتاج الصناعي في هذه الفترة محاولة بذلك تطوير القطاع الصناعي نظرا لتدهور أسعار البترول و ذلك لخلق البديل له و تكوين قاعدة صناعية قوية، أما قيمة السلع الاستهلاكية بقيت كما كانت عليه سابقا. سنة 2016 عرفت انخفاضا طفيفا في الطاقة و المحروقات، المواد الأولية، النصف مصنعة مقارنة بما كانت عليه في 2014 و 2015 حيث سجلت على التوالي 27102مليون دولار (الطاقة و المحروقات)، 84 مليون دولار(المواد الأولية)، 1299مليون دولار (نصف مصنعة)، على عكس المواد الغذائية، التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية التي عرفت ارتفاعا مقارنة ب 2014و . 2015 مما سبق نستنتج أن الطاقة و المحروقات لا زالت تعرف انخفاضا مستمرا من 2014إلى 2016و هذا لارتباطها بالتدبدب المتواصل لأسعار النفط الذي أثر على التركيبات السلعية الأخرى إذ انخفضت هذه الأخيرة و ذلك راجع لاعتماد الجزائر على عائدات المحروقات في صادراتها و الاهتمام الضئيل بالقطاعات الأخرى .

الشكل رقم 06 : التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية 2014-2016

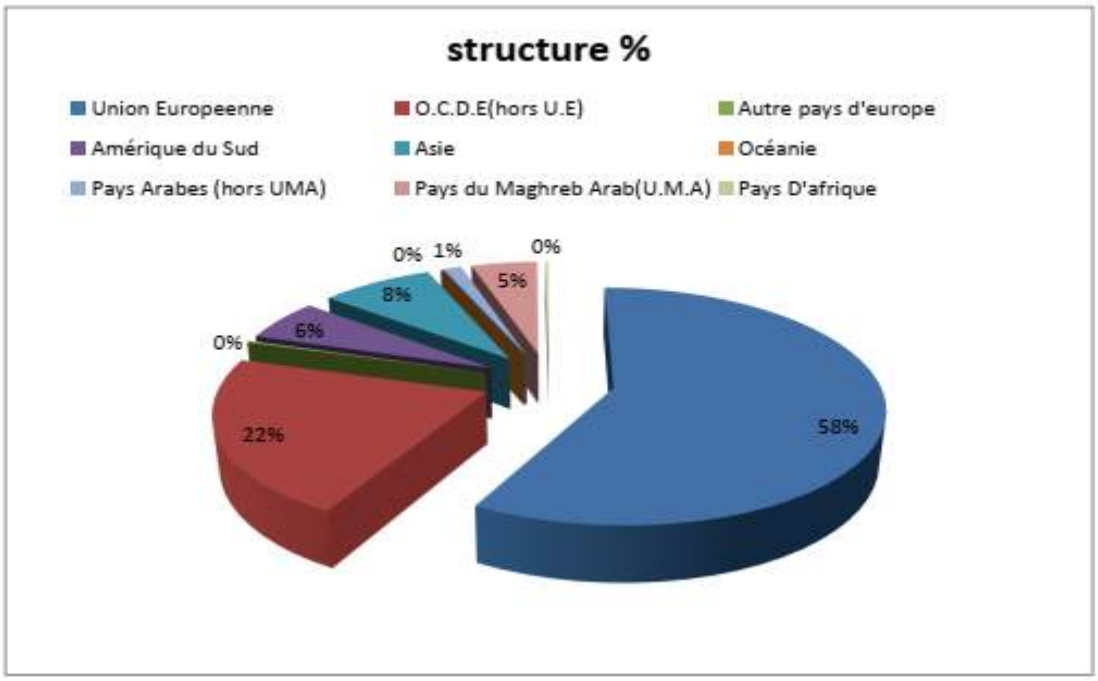

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Les statistiques de commerce extérieur de l'Algérie pour l'année

من خلال الشكل 06 أعلاه: يتبين أن دول الاتحاد الأوروبي لها حصة الأسد من الصادرات الجزائرية بنسبة 57.95 % ثم تليها مباشرة دول منظمة التعاون الاقتصادي و ذلك بنسبة 21.64%من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات و تعتبر كل من دول الاتحاد الأوروبي و منظمة التعاون الاقتصادي أهم منفذ للصادرات الجزائرية سنة ،2016و تتصدر هذه الدول على التوالي :ايطاليا،فرنسا،الو.م.الأمريكية ويرجع السبب الرئيسي في ذلك للاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف التي تربط الجزائر بهذه الدول بالإضافة إلى القرب الجغرافي بين هذه الدول من جهة أخرى .كما يكمن سبب استحواذ هاتين المنطقتين على الحصة الكبرى من الصادرات كونهما تضمان أكبر عدد ممكن من الدول الصناعية المتقدمة و التي تعتبر من أكبر البلدان المستهلكة للمواد الأولية و المواد الخام كمدخلات لصناعاتها ،هذه الأخيرة التي يأتي عليها الطلب أساسا من الدول الصناعية المتقدمة و هو ما يفسر لنا مدى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الأسواق الرأسمالية في تصريف منتجاتها المحلية و على رأسها النفط .أما أقل الدول نسبة التي تصدر لها الجزائر هي دول إفريقيا 0.18%.

الجدول رقم 09 : التركيب السلعي للواردات لفترة 2000-2009

الوحدة 10 ^{6} دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المواد الغذائية	2415	2395	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813	5810
الطاقة و المحروقات	129	139	145	114	173	212	244	324	54	488
المنتجات الخام	428	478	562	689	784	751	843	1325	1394	1188
منتجات نصف مصنعة	1655	1872	2336	2857	3645	4088	4934	7105	10014	10248
سلع التجهيز الفلاحية	85	155	148	129	173	160	96	146	174	229
سلع التجهيز الصناعية	3068	3435	4423	4955	7139	8452	8528	10026	13093	15044
السلع الاستهلاكية	1393	1466	1655	2112	2797	3107	3011	3751	6397	6096
مجموع الواردات	9174	9941	12007	13533	18309	20357	21456	27631	39479	39103

المصدر : 2000-2007 :وزارة المالية على الموقع www.mf.gov.dz

2009-2008 على الموقع: *www.dgpp.mf.gov.dz*:

ويظهر ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 07 : التركيب السلعي للواردات لفترة 2000-2009

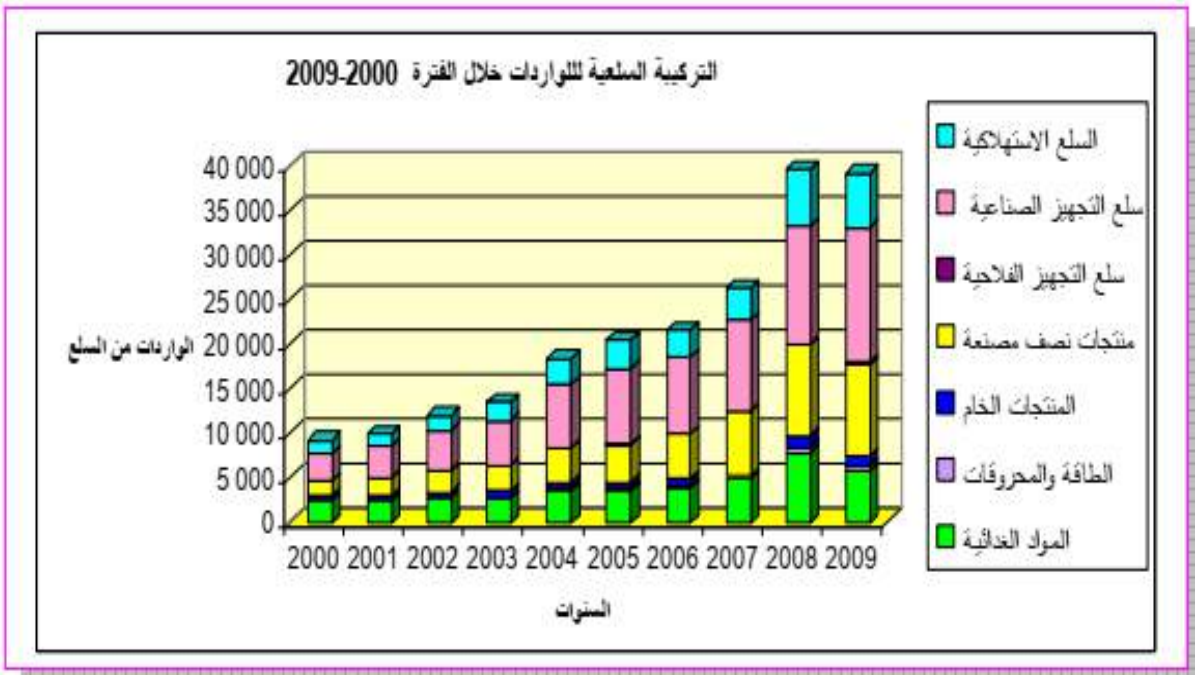

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول السابق.

من خلال القراءة الاولى لمعطيات الجدول والشكل الذي يعطي صورة أوضح، نلاحظ أن الواردات في تزايد بشكل تصاعدي خلال الفترة (2000-2009) حيث انتقلت من 9174مليون دولار خلال سنة 2000إلى 20357مليون دولار سنة 2005 وصولاً إلى 39103 مليون دولار سنة 2009 هذا الارتفاع في الواردات بالدرجة الأولى يعود إلى الزيادة في واردات المواد الغذائية التي شهدت تزايداً معتبراً، وهو ما يعكس ضعف القطاع الفلاحي بالرغم من سياسات الإصلاح الفلاحي المنتهجة، فرغم أن كل المواد المستوردة يمكن إنتاجها محليا، فقد بلغت فاتورة استيراد المواد الغذائية 08مليار دولار، وتمثل الواردات الغذائية نسبة 30%من مجموع الواردات في سنة 2008إضافة إلى أن قطاع الفلاحة يستحوذ على إمكانيات تقنية ويد عاملة إضافة إلى العوامل المناخية المساعدة على الإنتاج. أما عن سلع التجهيز الصناعي فقد احتلت حصة الأسد من مجموع الواردات إذ بلغت 3435مليون دولار سنة ،2001بعدما كانت 3068مليون دولار سنة 2000 لتقفز سنة

2009إلى 15044مليون دولار، هذا ما يمكن تفسيره بحيوية القطاع الصناعي والمنشآت القاعدية وسياسة الاستثمار في مخطط الإنعاش الاقتصادي.

II. دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف في الجزائر

قامت العديد من الدول النامية من بينها الجزائر باتخاذ جملة من الاصلاحات الاقتصادية قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي حيث قامت العديد من التخفيضات بقيمة الدينار الجزائري محاولة بذلك الخروج من اقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق سعيا للتغلب على المشكلات الاقتصادية داخل البلد و اعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني .

1.II. تطور سعر الصرف في الجزائر 1962–1970

مباشرة بعد الاستقلال أصبحت الجزائر تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي، إذ سمحت بإمكانية تحويل ونقل عملتها داخل هذه المنطقة قامت بوضع حدود لتنقل عملتها خارج هذه المنطقة)، وأهم ما ميز هذه المرحلة هو هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما دفع بالجزائر في أكتوبر 1963 إل[26]ى:

- ✓ التخقيض من إمكانية تحويل الدينار ومراقبة الصرف على كل العمليات ومع مختلف دول العالم اللحد من استنزاف احتياطي الصرف) .
- ✓ التخلي عن منطقة الفرنك الفرنسي بقصد تسيير سياستها النقدية وسعر صرفها بصفة مستقلة .

هذه الإجراءات ، كانت متبوعة بإنشاء العملة الوطنية – الدينار – حسب القانون 64-11 المؤرخ في أفريل 1964 ، والذي تم تحديده ب 180 mg من الذهب الخالص. فحل الدينار الجزائري DA محل الفرنك الجديد NF بتعادل: 1DA= 1NF

وقد تعرض بنك فرنسا لهجمات مضاربة حادة، عقب أحداث سنة 1968 اضطرئه إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا بعد استعماله الاحتياطاته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكالقز العملة الفرنسية، إذ أدى ضعفها خلال هذه الفترة إلى الانخفاض المستمر الدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، و هو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في

[26] بغداد زيدان ، المرجع السابق ، ص 102.

إطار المخطط الرباعي الأول: 1970 - 1973. أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمنبثقة عن اتفاقية بريتون وودز"، وعن تعويم أسعار الصرف، تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، وقد ساعد هذا النظام الجديد للتسعير على تحقيق هدف مزدوج: أولا، توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا يغرض تخفيف عبئ تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة، وثانيا السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنياتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

II.2. تطّور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي (974-1988)

الجدول رقم 10 : يوضح تطّور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي (974-1988)

السنة	1974	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
سعر الصرف دج/$	4.18	3.84	4.32	4.59	4.79	4.98	5.03	4.70	4.85	5.91

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات FMI

الجدول رقم 08 :يوضح تطور سعر الصرف للدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1994-1988) ، و يتضح من خلال استقرار النسبي لسعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري و هذا راجع إلى أن أسعار العملات تتحدد فقا لقوى العرض و الطلب في السوق في ظل الرقابة الصارمة على الصرف التي تهدف الى تقليص الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية لتحقيق التوازن الخارجي أي خلق التوازن بين الطلب على المنتجات الاجنبية و العرض المحلي الذي يتجلى في الصادرات من المحروقات الى جانب الرقابة المفروضة على التجارة الخارجية المتمثلة في تراخيص الاستراد الاجمالية للواردات ، و القيود المفروضة على الصادرات .

حيث نلاحظ أن التسيير الاداري لسعر الصرف المرفوق لسياسة الرقابة المفروضة عليه ساهمت على جعل قيمة العملة (الدينار الجزائري لا ترتبط بالوظيفة الاقتصادية و المالية الداخلية للدولة مما ادى الى تنامي سوق الصرف الموازي .

II.3. تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر (1989-2013)

لدراسة تطور اسعار الصرف نعتمد على بيانات الجدول التالي:

جدول رقم 11: يوضح تطور سعر الصرف في الجزائر الفترة (1989-2013)

السنة	سعر الصرف %
1989	7.61
1990	8.96
1991	18.47
1992	21.84
1993	23.35
1994	35.06
1995	47.66
1996	54.75
1997	57.71
1998	58.74
1999	66.57

2000	75.26
2001	77.22
2002	79.68
2003	77.39
2004	72.06
2005	73.28
2006	72.65
2007	69.29
2008	64.58
2009	72.65
2010	74.39
2011	72.94
2012	77.54
2013	79.37

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي

الشكل رقم 08 : اعمدة بيانية تبين تطور سعر الصرف في الفترة (1989-2013)

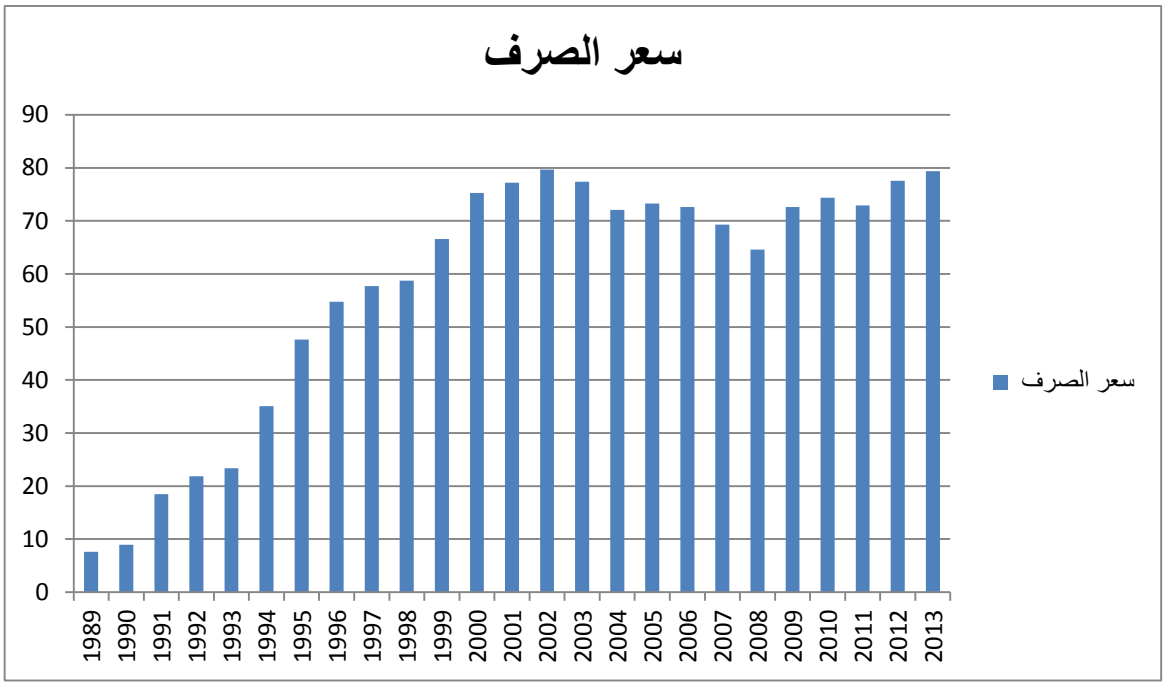

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 09

يوضح لنا الجدول رقم09 : تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2013 حيث نلاحظ من خلال الجدول أن وتيرة انخفاض قيمة الدينار الجزائري متسارعة خلال الفترة 1990-2000 حيث انتقل من قيمة 8.96 دج مقابل 1دولار في سنة 1990 ، الى 75.26 سنة 2000 و سجل استقرار نسبي خلال الفترة 2000-2007 و هذا الاستقرار ناتج عن الفائض المسجل في لميزان التجاري الجزائري كما سجلت سنة 2008 ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصل الى 64.58 دينار جزائري مقابل 1 دولار و هذا راجع الى الازمة المالية العالمية ، و عرف الدينار انخفاضا من جديد خلال الفترة 2009 -2013 حيث سجل 78.15 دج مقابل 1 دولار خلال سنة 2013 رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال هذه الفترة كون الفائض المسجل نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات و التي وصلت الى 98% و المسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة الأوربك .

II.4. تطور سعر الصرف الدينار الجزائري (2000-2016)

الجدول رقم 12 : يوضح تحليل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي للفترة 2000-2016

السنة	exch (DA/US)
2000	75.26
2001	77.22
2002	79.22
2003	77.39
2004	72.06
2005	73.28
2006	72.65
2007	69.26
2008	64.58
2009	72.65
2010	74.39
2011	72.94
2012	77.54
2013	79.37
2014	80.58
2015	99.43
2016	109.47

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير الاحصائية لبنك الجزائر

من خلال الشكل يمكن توضيح تطور سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي للشكل التالي

الشكل رقم 09 : تطور سعر الصرف الدينار الجزائري (2000-2016)

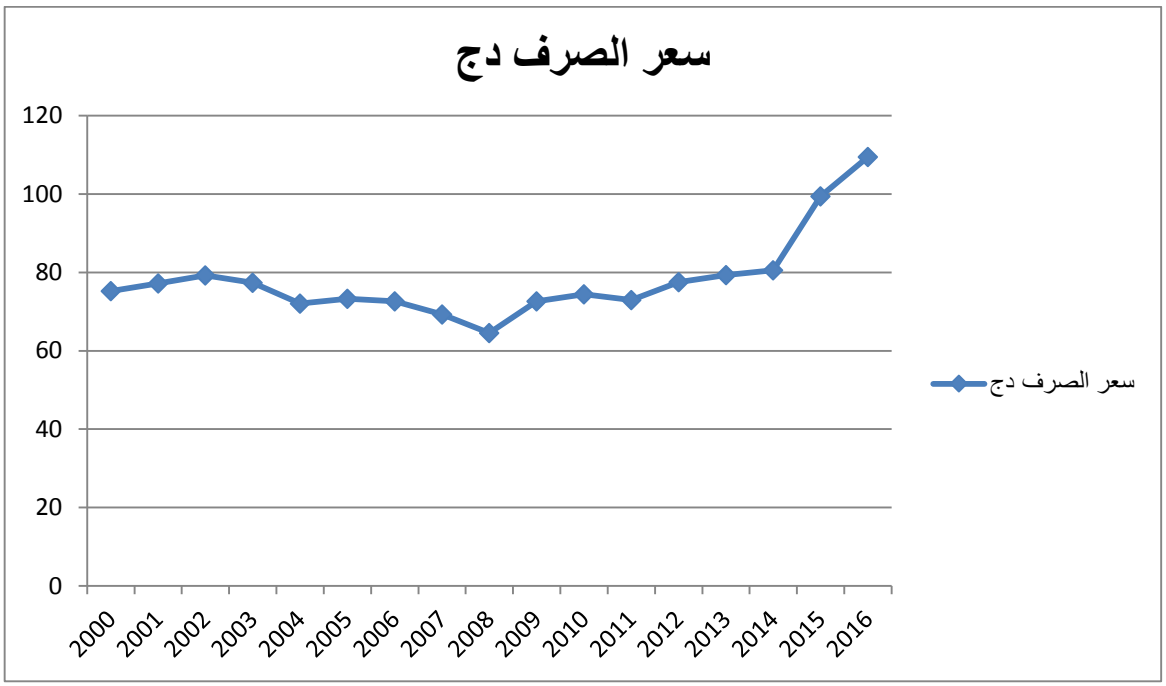

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر

يلاحظ من الشكل البياني رقم 09 : سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة 2016-200 مر باربعة مراحل اساسية يمكن اجازها في ما يلي :

المرحلة الأولى (2000-2003) : عرف سعر الصرف الدينار الجزائري طيلة هذه المرحلة استقرارة نسبية حيث سجل ما بين 75.26 دج للدولار الأمريكي الواحد في سنة 2000 و 77.39 دج لواحد دولار امريكي في سنة 2003، ولعل ذلك يرجع إلى التسيير المحكم الاحتياطات الصرف الأجنبي حيث سمحت التطورات الايجابية المتواصلة لأسعار الصرف طبلة خلال سنوات المرحلة الأولى، وهذا يشكل ضمانا لتسيير سعر صرف الدينار الذي يتماشى مع الهدف المتمثل في تنافسية الاقتصاد الجزائري وتوازن المدفوعات الخارجية .

المرحلة الثانية (2004-2008): عرف سعر الصرف الدينار طيلة سنوات المرحلة الثانية انخفاضا محسوسا، هذا ما يدل على تحسن قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، حيث سجل 72.06 دج في 2004

مقابل واحد دولار إلى أن بلغ 64.58 دج للدولار الواحد في 2008، وذلك راجع الارتقاء كل من أسعار البترول واحتياطات الصرف الأجنبي الذي ساهما في تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر وتعزيز استقرار سعر صرف الدينار ليسجل تحسنا معتبراء .

المرحلة الثالثة (2009–2016): عرف منحنى سعر الصرف الدينار في هذه المرحلة ارتفاعا محسوسأ، حيث سجل في 2009 معدل 72 . 65 دج مقابل واحد دولار ليصل إلى 77.54 دج للدولار الواحد في 2012، هذا ما يدل على انخفاض جديد لقيمة الدينار الجزائري رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال نفس الفترة نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات والتي وصلت إلى 98% والمسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة الأوبك. كما تواصل التراجع على مستوى قيمة الدينار بعد 2014 حيث عادل 80.84 دج للدولار الواحد، وبين سنتي 2015 و 2016 انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 90 دينار للدولار الواحد في 2015 إلى 100.47 دينار في 2016، أي تراجعا بنسبة 8%، مقابل انخفاضا قدره 19.8 % في سنة 2015، وهذا راجع لاتساع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين وتراجع أسعار البترول، تزامنا مع تدهور المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار انخفض السعر الصرف الاسمي للدينار.

III. بناء نموذج قياسي للانفتاح التجاري و سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990_2016

سنحاول في هذا المبحث بناء نموذج اقتصادي قياسي للانفتاح التجاري و سعر الصرف في الجزائر من اجل معرفة أهم المؤشرات التي تؤثر فيه خاصة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الذي قمنا بإضافته نظرا للتغيرات التي يشهدها في الفترة الأخيرة.

III .1. تقدير النموذج

يمكن وضع النموذج القياسي للانفتاح التجاري و سعر الصرف في الجزائر كما يلي:

$$TCH= c_0+c_1 ouv_t+c_2\ PIB+\sum_t$$

حيث :

TCH : سعر الصرف

Ouv: الانفتاح التجاري

PIB : الناتج المحلي الإجمالي

c_2 c_1 c_0: معلمات النموذج

t : تمثل الزمن اي قيمة المتغير في سنة t

$\sum_t$: الخطأ العشائي

III.1.1. البيانات المستخدمة في تقرير النموذج القياسي للانفتاح التجاري و سعر الصرف

تتمثل البيانات المستخدمة في تقرير النموذج بالبيانات السنوية للفترة (1990_2016)، حيث تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة و التنمية.

III. 1_2 .الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للانفتاح التجاري و سعر الصرف

لتقدير نموذج الانفتاح التجاري و سعر الصرف تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية، و عند تقدير معالم الانحدار للنموذج واجه الباحث عدة مشاكل قياسية منها مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء و مشكلة التداخل الخطى بين المتغيرات المفسرة، حيث تم استخدام الطرق المناسبة لحل هذه المشاكل و من تم الوصول إلى افضل نموذج قياسي هذا كمرحلة أولى، و كمرحلة ثانية استخدام طريقة المربعات المصححة كليا (fmols) والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية، و يتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي(eviews 8).

III .3.1. استقرار السلاسل الزمنية :

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية و هو شرط من شروط التكامل المشترك، و تعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة مدى استقرارية السلاسل الزمنية، و معرفة الخصائص الإحصائية و معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها، و قد تم استخدام جذر الوحدة من اختبارADF .

III _2 . تقييم و اختبار النموذج

جدول رقم 13: اختبار avgmented dickey-fuller adf test statistic ADF :

	ADF						
المتغير	الفرق	القيمة المحسوبة	القيمة عند 1%	القيمة الحرجة 5%	القيمة الحرجة 10%	الاحتمال	القرار
TCH	TCH	-1.38	-3.71	-2.98	-2.63	0.57	عدم رفض H_0
	D(TCH)	-2.69	-3.69	-2.97	-2.63	0.08	رفض H_0
OUV	OUV	-1.26	-3.72	-2.98	-2.63	0.62	عدم رفض H_0
	D(OUV)	-3.40	-3.72	-2.98	-2.63	0.62	رفض H_0
PIB	PIB	-3.30	-3.72	-2.98	-2.63	0.025	عدم رفض H_0
	D(PIB)	-6.89	-3.69	-2.98	-2.63	0.0000	رفض H_0

مصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج .eviews8

يتضح من اختبار ADF انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة، الا انه لا يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفرق الأول لها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة .وان الفرق الأول لها من الرتبة، الخلاصة أن جميع السلاسل ساكنة و من نفس الرتبة و من ثم يمكن إجراء اختبار التكامل باستعمال طريقة JOHANSEN.

III.1.2. منهجية التكامل المشترك باستعمال JOHANSEN .

سوف نعتمد على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار JOHANSEN في اطار نموذجVAR لان هاته المنهجية تعتبر كحالة خاصة من نموذج متجه الإنحدار الذاتي، و تعتبر هذه المنهجية مناسبة أكثر من الطرق المختلفة، لأن مقراتها أقل تحيزا و أكثر استقرارا و خاصة في حالة السلاسل الزمنية التي يعاني من مشكلة عدم السكون في المستوى و الجدول التالي يوضح ذلك انظر الملحق (07) .

الجدول رقم 14 : اختبار التكامل للمتزامن لجوهانسن.JOHANSEN

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	احصائية الأثر *	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال
لا شيء	0.80	55.59	29.79	0.0000
على الأكثر 1	0.52	17.44	15.49	0.0252
على الأكثر 2	0.011	0.26	3.84	0.6039
فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	اختبار القيم المميزة العظمى* *	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال
لا شيء	0.80	38.15	21.13	0.0001
على الأكثر 1	0.52	17.17	14.26	0.0169
على الأكثر 2	0.011	0.26	3.84	0.6039

المصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج.eviews8

من خلال الجدول (12) نلاحظ أن إحصائية الأثر المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% في الصنف الأول و الثاني .وعليه فإننا نرفض الفرضية الدمية و نقبل الفرضية البلدية.

و نقول ان لدينا علاقة تكامل مشترك، اما الصنف الثالث فإننا نلاحظ أن إحصائية الأثر المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة و عليه فإننا نقبل الفرضية العدمية و نرفض الفرضية البديلة، و نقول انه ليس لدينا علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

III .3. منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS).

كل من PHILIPS وHANSEM 1990) و PHILIPS و (1990) MOON طريقة أفضل من طريقة المربعات الصغرى العادية للخروج بتقدير امثل لانحدارات التكامل المشتركBUM و JEON

(2005)و عرفت بنهج FMOLS ، و تتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي و تحيز المعلمات كما تعمل هذه الطريقة على اختبار قيم المعاملات المقدرة من بعض القيم الزائفة باستعمال طريقة التقدير الأول OLS و الهدف من استعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في تقدير و هذه الطريقة و تقدم نتائج احسن خاصة مع العينات الكبيرة، كما تتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

بعدما تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة، ننتقل إلى الخطة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام هذه الطريقة الحديثة و الأسلوب المناسب لطبيعة النتائج و البيانات و متغيرات النموذج و جاء التقدير على النحو التالي انظر الملحق (1).

جدول رقم 15 : مقدرات المعلمات الاجل الطويل باستخدام طريقة مربعات الصغرى المصححة كليا.

المتغير التابع			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احصائيةt	الاحتمال
OUV	0.815	5.053	0.0000
PIB	29.014	6.034	0.0000
C	16.067	2.076	0.0493
DW=1.63	$AJDR^2$=0.55		R^2=0.58

المصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج eviews8

يبين الجدول رقم 13 نتائج الإنحدار المصحح كليا FMOLS لتفسير متغير الانفتاح التجاري و سعر الصرف باستخدام المتغيرات الاقتصادية المستقلة التالية : الانفتاح التجاري + الناتج المحلي الإجمالي، كما نلاحظ أن جميع متغيرات النموذج معنوية عند مستوى 1%، كما أن التقديرات جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث بلغ معامل التحديد معدل 0,58 و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 58% من التغير في

سعر الصرف، اما النسبة المتبقية 42%، فتشير لتأثير متغيرات و عوامل أخرى لم تدرج في النموذج، و المعادلة التالية توضح الشكل النهائي لنموذج بعد التعويض عن المعاملات المقدرة:

$$TCH= 16.067+0.815ouv_t+29.014\ PIB_t+\sum_t$$

IV : التحليل الاقتصادي لنموذج الانفتاح التجاري و سعر الصرف

من خلال الجدول 13 نلاحظ وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بحوالي 0,815 وحدة، و هذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن ارتفاع صادرات المحروقات التي تعتمد عليها الجزائر بالدرجة الأولى يؤدي إلى ارتفاع الانفتاح التجاري الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف.

فيما يتعلق بالناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي) قد أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة طردية بينه و بين معدل سعر الصرف، حيث إذا ارتفع معدل سعر الصرف بوحدة واحدة يرتفع بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ب 29,014 وحدة و هذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد وجود علاقة طردية بين معدل سعر الصرف و الناتج المحل الاجمالي (النمو الاقتصادي)

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل تطرقنا إلى دراسة تحليلية و قياسية للانفتاح التجاري و سعر الصرف في الجزائر، و من خلال قيامنا بالدراسة التحليلية الأولى لكل من الصادرات و الواردات و الميزان التجاري، و تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار، توصلنا إلى وجود خلل هيكلي في تطور ميزان التجاري الناجم في السياسات و التوجيهات التنموية الاقتصادية و التجارية المتبعة، و التبعية للاقتصاد الوطني المفرطة لمورد مالي واحد فقط للمداخيل بالعملة الصعبة المتأتية من الربوع البترولية التي تحدد مستويات أسعارها عن طريق العرض و الطلب في الاسواق الدولية، مما أدى إلى عدم وجود انسجام في تطور كل من الصادرات و الواردات، و هشاشة الاقتصاد الوطني أمام الهزات و الأزمات الاقتصادية الخارجية، خاصة العوامل الخارجية المتعلقة بتغيرات اسعار المحروقات و تقلبات اسعار الصرف، و أثناء لتطرقنا للدراسة القياسية، و لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة استعنا ببعض النماذج القياسية المتمثلة في طريقة المربعات الصغرى,FMOLS ، بالاعتماد على برنامج EVIEWS8 حيث توصلنا في الاخير و من خلال النموذج إلى :

- ✓ مؤشر الانفتاح التجاري و سعر الصرف معنوية إحصائية في النموذج.
- ✓ وجود تأثير بين الانفتاح التجاري و الناتج المحلي الإجمالي.

الخاتمة

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديا ت العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية فضلا عن تأثيراته على الميزان التجاري من تدفقات التجارة من الصادرات والواردات، هذا التغير قد يأخذ صورة ارتفاع أو انخفاض في سعرها، ولكل من هذين التغيرين تأثيره على الميزان التجاري، وحجم المبادلات التجارية.

في إطار العلاقات الاقتصادية تواجه الجزائر مشكلة تتجلى في أن نسبة كبيرة من ايرادات الصادرات مقومة بالدولار الأمريكي.

تمثلت الدراسة خلال هذا البحث في التعرف على قياس أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية، وذلك بهدف الاجابة على المشكلة المطروحة سابقا والمتمثلة في مدى تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية؟ وماهي نتائج تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية ثم أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات ثم تطرقنا إلى الدراسات السابقة حول الموضوع ثم التعقيب عليها.

أما الفصل الثاني فتناول الدراسة القياسية من خلال النماذج المراد تقديرها وتعريفها والأدوات والبرامج التي تم استخدامها، ثم دراسة قياسية مكونة من جزأين الجزء الأول تناول آثار سعر الصرف على الصادرات وعلى الواردات.

اثبات الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى بعد سعر الصرف هو ذلك السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بعملة أخرى في نطاق التجارة الخارجية والتي تعرف على أنها مبادلات تجارية تتمثل في سلع ، خدمات ، رؤوس أموال؛

بالنسبة للفرضية الثانية فصادرات الجزائر تعتمد في أعليها على منتج وحيد ألا وهو البترول وبالتالي فهي تتأثر بالصدمات التي يشهدها سوق النفط، ومنه فتدعيم وترقية مختلف القطاعات الأخرى أي ماعدا قطاع المحروقات يساعد في تنويع الصادرات وايضا بالنسبة للواردات يمكن تقليل نسبتها وذلك بتشجيع الصناعة المحلية وترقية القطاع الخاص وتدعيم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

/ بالنسبة للفرضية الثالثة يلعب سعر الصرف دور المعالج الذي يهدف الى اجراء تحسينات وكذا إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات وعلاج مختلف اختلالاته . توصيات تخص الدراسة :

بعد استعراض مختلف المقاربات والأفكار النظرية، والدراسة التطبيقية وبعد استخلاص البحث في ظل اشكالية وفرضيات البحث، يمكننا اقتراح جملة من التوصيات، نعتقد أنه بتجسيدها ستعود بالنفع على كل من الاقتصاد و التجارة الجزائريين، ويمكن أن نوردها كما يلي: : ضرورة الانتباه لتقلبات أسعار صرف عملة الدولة للتدخل بالطريقة المناسبة ؛ : العمل من أجل قابلية تحويل الدينار إلى المستوى الدولي ؛

التحكم في الكتلة النقدية ومحاربة السوق الموازي من خلال تقريب سعر الصرف الاسمي مع الموازي ؛ : يجب اتباع سياسة مالية مناسبة بشكل يضمن استقرار سعر الصرف؛ : يجب التحكم في المستوى العام للأسعار باعتباره العامل الأساسي والأكثر تأثير على أسعار الصرف ؛ : بناء اقتصاد قائم على تنويع النشاطات في مختلف المجالات من خلال تشجيع الأفراد في الاستثمار في مجالات قد ترجع بفائدة على الاقتصاد؛

و اعادة هيكلة القطاع الصناعي والاعتناء بتطوير صناعة الطاقة اعتبارا لمساهمتها في انعاش الاقتصاد. آفاق الدراسة:

و قدرة نظريات سعر الصرف في تفسير تطور سعر صرف الدينار الجزائري ؛ و ادارة احتياطات الصرف في ظل المتغيرات الاقتصادية؛ : دخول اليورو إلى ازدياد تقلب أسعار الصرف بين العملات الرئيسية الثلاث الدولار واليورو والين.

قائمة المصادر والمراجع

1-الكتب:

2. شمعون شمعون_ البورصة (بورصة الجزائر)_ دار الأطلس للنشر والتوزيع_ 1994 .
3. صندوق النقد العربي، التقرير العربي المؤخر أبو ظبي، سبتمبر2001.
4. الطاهر لطرش- تقنيات البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الخامسة، الجزائر ،2005 .
5. عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية – ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر. 2004/2003 .
6. عبد المجيد قدي_ مدخل إلى السياسات النقدية الكلية_ ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر._ 2003 / 2004.
7. محمود عبد الرزاق ،الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية (النظرية و التطبيق) الدار الجامعية،الاسكندرية ،مصر 2010 .
8. موسى سعيد مطر و آخرون،التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر و التوزيع ،عمان ،الاردن ،2001.
9. يوسف مسعداوي،دراسات في التجارة الخارجية(النظرية و التطبيق).

المذكرات والاطروحات:

1. بن طيب زهية، التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008/2007 .
2. ريدة لرقط و فتيحة نوغي، الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية و مبررات إصلاح الاقتصاديات النامية، ملتقى حول اقتصادت الخوصصة و الدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 2004 .
3. نعيمة زيرمي،التجارة الخارجية الجزائرية ،من الاقتصاد المخطط الى السوق،مذكرة في ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات (غير منشورة) تخصص المالية الدولية ،جامعة ابي بكر بلقايد ،تلمسان،الجزائر،2010-2011.
4. نورة بوكونة،تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،تحليل اقتصادي ،جامعة الجزائر،،2011-2012.
5. نورة شرع،سياسة اصلاح السياسة الخارجية و اثرها على الاقتصاد الجزائري،مذكرة ماجستير تخصص التجارة الدولية (غير منشورة) ،المركز الجامعي بغرداية ،2010-2011.

المجلات والملتقيات:

إدارة مخاطر العملة :إعداد إدارة البحوث و الدراسات ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية،المعهد العربي للدراسات النالية و المصرفية، عمان ،الأردن،العدد04 ،1994.

الملخص:

يعالج موضوع هذه الدراسة اشكالية العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و أثرها على التجارة الخارجية الجزائرية بشقيها الصادرات و الواردات وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي (نموذج المربعات الصغرى العادية MMR) التي يمكن لها تجسيد الأثر الكمي لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2016 ، وتبين من النتائج المستخلصة لهذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات وعلاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات.

Abstract:

Le sujet de cette étude traite de la relation problématique entre les fluctuations du taux de change et leur impact sur le commerce extérieur algérien, tant à l'exportation qu'à l'importation, en formulant un modèle standard (MMR Ordinary Least Squares model) permettant de quantifier l'effet quantitatif des fluctuations du taux de change. cours du dinar algérien par rapport au dollar américain sur le commerce extérieur Au cours de la période 2000 à 2016, il a été constaté à partir des résultats de cette étude qu'il existe une relation positive entre le taux de change et les importations et une relation inverse entre le taux de change et les exportations.